وزارة التعليم العالي والبحث علمي
-جامعة د مولاي الطاهر –سعيدة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
تخصص : مالية وتجارة دولية

مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنون

:

اثر الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر 1995- 2024 (دراسة قياسية)

من اعداد الطالبين :
طرشي محمد علاء الدين
بلهادي يونس

إشرف دكتور
هواري مغنية

لجنة المناقشة

دكتور: بوعلي هشام جامعة سعيدة ..... رئيسا
دكتور : لحول عبد القادر جامعة سعيدة ..... عضوا

السنة الجامعية

2025 - 2026

بِسْمِ ٱللَّهِ
ٱلرَّحْمَٰنِ
ٱلرَّحِيمِ

الاهداء

إلى من كان لهم الفضل في وصولي إلى
هذا المستوى العلمي، إلى والديّ
الكريمين اللذين قدما لي الدعم
والتشجيع دون انقطاع، وإلى جميع أفراد
عائلتي الذين ساندوني في مسيرتي
الدراسية، وإلى كل من علّمني حرفًا
وكان له أثر في تكويني العلمي
والإنساني، أهدي ثمرة هذا العمل
المتواضع

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى
أستاذي المشرف على هذا العمل، على
توجيهاته ونصائحه القيّمة التي كان لها
الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة.
كما أشكر جميع أساتذتي في مساري
الجامعي الذين لم يبخلوا علينا بالعلم
والمعرفة، وأشكر كل من ساعدني من
قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث،
راجيًا من الله أن يجعل ذلك في ميزان
حسناتهم.

ملخص

تهدف هذه الدراسة حول تحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعالج إشكالية مدى مساهمة هذه التدفقات في تحقيق زيادة مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي باستخدام نموذج **الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)**ونموذج **تصحيح الخطأ (ECM)** لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وأظهرت النتائج من خلال "اختبار الحدود "**عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل**)تكامل مشترك) بين المتغيرات، كما تبين أن أثر الاستثمار الأجنبي **غير دال إحصائياً** في الأمدين القصير والطويل . ويُعزى ذلك لتركيز الاستثمارات في قطاع المحروقات بنسبة تفوق **50%**وضعف الروابط مع القطاعات الأخرى، رغم السرعة العالية في تصحيح الاختلالات والعودة للتوازن البالغة **(-1.181)**وتوصي الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار، وتنويع الوجهات الاستثمارية خارج المحروقات، وتفعيل آليات نقل التكنولوجيا

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذجARDL ، الاقتصاد الجزائري، التكامل المشترك.

Summary:

This study examines the impact of **Foreign Direct Investment (FDI)** inflows on **economic growth** in Algeria, addressing the issue of their contribution to achieving sustainable growth in Gross Domestic Product (GDP). The research adopts a descriptive and analytical approach within the theoretical framework, combined with an econometric approach based on the **Autoregressive Distributed Lag (ARDL)** model and the Error Correction Model (ECM) to analyze both short-term and long-term relationships. The results of the Bounds Test indicate the absence of a long-run equilibrium relationship **(cointegration)** among the variables, highlighting that the impact of FDI is statistically insignificant in both the short and long term. This outcome is attributed to the concentration of investments in the hydrocarbon sector, which accounts for more than 50% of FDI inflows, as well as the weak linkages with other economic sectors, despite a high adjustment speed of (-1.181). The study recommends improving the business environment, diversifying investment flows beyond hydrocarbons, and strengthening mechanisms for technology transfer.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Economic Growth, ARDL Model, Algerian Economy, Cointegration.

فهرس المحتويات

الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XIII
قائمة الملاحق	XIV
المقدمة العامة	أ-ه
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	1
• المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	6
• المطلب الثاني: مكونات وأشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	5
• المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	20
• المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته وطرق قياسه	20
• المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي (الكلاسيكية، الحديثة، النمو الداخلي)	23
• المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريعية	30
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	32
• المطلب الأول: قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	33
• المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	37
• المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (1995–2025)	42
تمهيد الفصل	43
المبحث الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	44
• المطلب الأول: تطور حجم وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995–2025)	44
• المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	46
• المطلب الثالث: تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	49
المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	51
• المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو	51
• المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر (الاعتماد على المحروقات)	53
• المطلب الثالث: التحديات الهيكلية التي تواجه النمو الاقتصادي	56
المبحث الثالث: تحليل وصفي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	58

• المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة	
• المطلب الثاني: تحليل الاتجاهات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية	58
• المطلب الثالث: مؤشرات أولية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	58
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995–2024)	53
تمهيد الفصل	61
المبحث الأول: الإطار القياسي ومنهجية الدراسة	62
• المطلب الأول: تقديم النموذج القياسي وتحديد المتغيرات	62
• المطلب الأول: تقديم النموذج القياسي وتحديد المتغيرات	63
• المطلب الثالث: مبررات اختيار نموذج ARDL	68
المبحث الثاني: التقدير القياسي وتحليل النتائج	70
• المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)	70
• المطلب الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات	71
• المطلب الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)	76
المبحث الثالث: تشخيص النموذج ومناقشة النتائج	78
• المطلب الأول: اختبارات سلامة النموذج القياسي	78
• المطلب الثاني: تفسير النتائج الاقتصادية ومقارنتها بالدراسات السابقة	81
• المطلب الثالث: استخلاص النتائج العامة واقتراح التوصيات	83
خلاصة الفصل	85
الخاتمة العامة	86
قائمة المصادر والمراجع	89
الملاحق	100
الفهرس	IV

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1	**دورة حياة المنتج بالنسبة للتجارة الدولية**	15
2	**مقارنة لطرق قياس النمو الاقتصادي**	21
3	**المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2017)**	47
4	**التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر**	48
5	**تطور الميزان التجاري في الجزائر (1990-2018)**	52
6	**الهيكل القطاعي للقيمة المضافة (2000-2011)**	54
7	**فترات الإبطاء الخاصة بنموذج الدراسة**	63
8	**اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF) لمتغير(FDI**	65-63
9	**تحديد فترات الإبطاء المثلى (تقديرات نموذج(VAR**	67-66
10	**نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذجARDL**	70
11	**نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والمعاملات طويلة الأجل**	74
12	**اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM Test)**	78
13	**اختبار عدم تجانس التباين(Breusch-Pagan)**	78
14	**اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-Bera)**	79
15	**اختبار استقرار المعلمات CUSUM) و CUSUM of Squares)**	79
16	**مصفوفة الارتباط(Correlation Matrix)**	80
17	**مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة**	82-81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	4
1	مكونات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	10
2	دليل مقارنة أشكال الاستثمار الأجنبي	13
3	مراحل النمو الاقتصادي لروستو	29
4	النموذج الهيكلي لقنوات تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو	32
5	تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1995-2024)	46
6	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2018)	55
7	شكل توضيحي يلخص هذه المعوقات الثلاثة	59

المقدمة

تعد قضية الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، باعتباره أحد أهم أدوات الاندماج الاقتصادي الدولي
.فدوره لا يقتصر على مجرد تدفق رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة، بل يتجاوز ذلك ليشمل نقل التكنولوجيا المتطورة، وتطوير أساليب التسيير، وتحسين كفاءة الموارد البشرية، مما يساهم في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني
وفي إطار سعي الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع بنيتها الاقتصادية، شهدت البلاد منذ الاستقلال تحولات جوهرية؛ بدأت بمرحلة الاقتصاد الموجه والهيمنة الكاملة للدولة على الموارد ومع حلول أواخر الثمانينيات، واجه الاقتصاد الجزائري أزمات هيكلية استدعت تبني إصلاحات اقتصادية عميقة تهدف إلى التحرر والانفتاح، توجت بإصدار قوانين استثمارية محفزة تضمن حقوق المستثمرين الأجانب
إلا أن واقع الحال في الجزائر أظهر وجود فجوة بين الترسانة التشريعية والتحفيزات الممنوحة وبين النتائج المحققة ميدانياً؛ حيث ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بالتذبذب والتركيز الشديد في قطاع المحروقات، الذي يستحوذ على أكثر من 50%من إجمالي الاستثمارات هذا التركيز جعل النمو الاقتصادي في الجزائر يتسم بطابع ريعي مرتبط بتقلبات أسعار النفط العالمية والطلب الخارجي، بدلاً من أن يكون نمواً هيكلياً مستداماً ناتجاً عن تحسن الإنتاجية الكلية
تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2024)، من خلال معالجة الإشكالية الجوهرية المتمثلة في مدى مساهمة هذه التدفقات في تحقيق زيادة حقيقية ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي
.وتبرز أهمية البحث في استخدامه لأدوات التحليل القياسي الحديث، وتحديداً نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، لقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب التكنولوجيا وتوطينها بعيداً عن التبعية لقطاع الطاقة
تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والنظريات، والمنهج القياسي لاختبار الفرضيات، بهدف الوصول إلى تشخيص دقيق للواقع الاستثماري في الجزائر وتقديم توصيات تساهم في تفعيل دور الاستثمار الأجنبي كقاطرة للنمو خارج قطاع المحروقات

إشكالية الدراسة

إلى أي مدى تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2024)؟

نقسم الإشكالية الرئيسة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995–2024)؟
- ما اتجاه ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة؟

- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة في الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- هل يختلف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باختلاف الظرف الاقتصادي (إصلاحات، أزمات، صدمات نفطية)؟
- إلى أي مدى تسهم المتغيرات الاقتصادية المرافقة (كالاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، التضخم...) في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2024) .

ولإختبار تلك الفرضية من عدمها يمكن تجزئتها الى الفرضيات الجزئية التالية :

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
2. لا يكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فوريًا، بل يظهر بشكل أوضح في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير.
3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا.
4. تؤثر المتغيرات الاقتصادية المصاحبة (الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، التضخم...) على قوة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب التالية :

1. لأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل التنمية، نقل التكنولوجيا، ودعم النمو الاقتصادي.
2. خصوصية الاقتصاد الجزائري واعتماده على المحروقات، مما يجعل دراسة دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنويع الاقتصادي أمراً مهماً.
3. تحليل العلاقة القياسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2025) باستعمال نموذج ARDL.

أهمية الدراسة :

تمثل أهمية الدراسة في تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2025)، باستخدام نموذج قياسي (ARDL) لقياس أثره في الأجلين القصير والطويل، وتقييم فعالية سياسات جذب الاستثمار ومدى مساهمته في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات.

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL.
- اختبار طبيعة العلاقة التوازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- تقييم مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

منهج البحث :

قصد تحليل اشكالية البحث واجابة عن التساؤلات المطروحة .وللإحاطة بكل جوانب الموضوع وأبعاده واختبار فرضياته إعتمدنا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم والنظريات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينما في الجانب التطبيقي يتم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات وتقديرها في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على بيانات زمنية للفترة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة :

تمثلت أبرز صعوبات الدراسة في:

- صعوبة الحصول على بيانات إحصائية كاملة ودقيقة ومستمرة للفترة الطويلة (1995–2025).
- وجود تباين واختلاف بين المصادر الإحصائية الرسمية حول بعض المتغيرات الاقتصادية.
- محدودية الدراسات السابقة التي تغطي نفس الفترة الزمنية بشكل شامل وحديث.
- تعقيد تطبيق المنهج القياسي (ARDL) خاصة في اختيار المتغيرات وتحديد فترات الإبطاء المناسبة.

الدرسات السابقة

مقالات

- تواتي، سهام
تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: دراسة قياسية حالة الجزائر (1990–2023)
- دريس، أميرة
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية حالة الجزائر (1990–2021)
- زياني، ليلى – زياني، فريدة
تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990–2022)
- ديب، أمل – بلمهدي، طارق
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج VECM (1990–2022).
- مداني، حسيبة – مجناه، فؤاد – يسعد، آسيا
تقييم أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2021)

المذكرات

- **لطاهرولد مطاري و خضرة عبد العالي**
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2019) رسالة ماجستير، جامعة غرداية، 2021. استخدمت نموذج ARDL وتحليل بيانات زمنية لفحص أثر الاستثمار على النمو.
- ***قاط، حنان – محلوس، زكية – بن مير، محمد الطيب***
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000–2018) رسالة ماجستير، جامعة الوادي. درست العلاقة باستخدام بيانات سنوية وطرق قياسية بين المتغيرين
- هارون، بشير
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر وسنغافورة) للفترة (1990–2018) رسالة ماجستير، جامعة باتنة. استخدمت نموذج ARDL وناقشت الاختلاف بين تجربة الجزائر وسنغافورة.
- سعيد حاتم و فاطمة بوطول
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2023) باستخدام نموذج ARDL رسالة ماجستير، جامعة قاصدي

مرباح – ورقلة، 2025. الدراسة حديثة وتعالج العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بوضوح

تقسيمات البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى **ثلاثة فصول** متكاملة تهدف إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث خُصص **الفصل الأول** للإطار النظري والمنهجي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، متناولاً مفاهيمهما ونظرياتهما والقنوات النظرية التي تربط بينهما. أما **الفصل الثاني**، فقد ركز على الجانب التحليلي لتطور هذه التدفقات ومعدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1995–2025)، مع تقييم سياسات الجذب والتحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري الريعي. وصولاً إلى **الفصل الثالث** الذي مثّل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم فيه تقديم النموذج القياسي وإجراء اختبارات السكون(ADF-PP) ، ثم الانتقال إلى تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج **ARDL** واختبار التكامل المشترك، وانتهاءً بتشخيص سلامة النموذج واستخلاص النتائج العامة والتوصيات

الفصل الاول

الاطار النظري لاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الأول : المفاهيم ونظريات الأساسية لاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي

1 **تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:**

تعريف صندوق النقد الدولي : يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل , ويعكس قدرة المستثمر الأجنبي على التأثير الفعلي في تسيير المؤسسة المقيمة في دولة أخرى , وذلك من خلال امتلاك حصة معتبرة من رأس مالها [1]

كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي يقضي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها أي هي تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكية كاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[2]

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على أنه استثمار رأس المال الأجنبي في شركات جديدة أو قائمة بهدف المشاركة الفعلية في تسييرها وإقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة المضيفة. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه لا يقتصر على نقل الموارد المالية فحسب، بل يشمل امتلاك الأصول والتحكم فيها، بما يتيح للمستثمرين التأثير في قرارات الشركة واستراتيجياتها التشغيلية. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، مثل تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، إدماج الحسابات الجارية والاحتياطيات الخاصة بالمساهمين الأجانب في رأس المال، وتحويل الديون الخارجية أو المعونات الفنية إلى رأس مال. كما يمكن أن يشمل إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات داخل نفس

[1] - بوخاري محمد, بلعالم عبد القادر, الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر, مجلة الاقتصاد الجديد, جامعة خميس مليانة, العدد 7 , 2014 , ص55 , نقلا عن صندوق النقد الدولي

[2] قويدري محمد, بن قانة خالد, الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية , جامعة سطيف , العدد 5 , 2013 , ص29 نقلا عن الأنكتاد UNCATD))

الشركة بدلاً من تحويلها إلى البلد الأم، بما يعزز التنمية الاقتصادية في البلد المضيف ويؤكد الطبيعة المستمرة لهذا الاستثمار[3]

وانطلاقا من التعاريف السابقة , يمكن تقديم تعريف تحليلي لاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الأتي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أدوات الاندماج الاقتصادي الدولي , اذ يقتصر دوره على تدفق رؤوس الأموال نحو الدولة المضيفة , بل يتجاوز ذلك ليشمل نقل التكنولوجيا , وتطوير أساليب التسيير , و تحسين كفاءة الموارد البشرية بما يساهم في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني , خاصة في الدول الساعية إلى تحقيق التنمية وتنويع بنيتها الاقتصادية مثل الجزائر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر أجنبي بهدف إنشاء أو اقتناء أصول إنتاجية في دولة مضيفة، مع ممارسة درجة معتبرة من الرقابة والتسيير، بما يضمن له تحقيق عوائد اقتصادية على المدى الطويل، ويساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات.

الشكل رقم 01: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

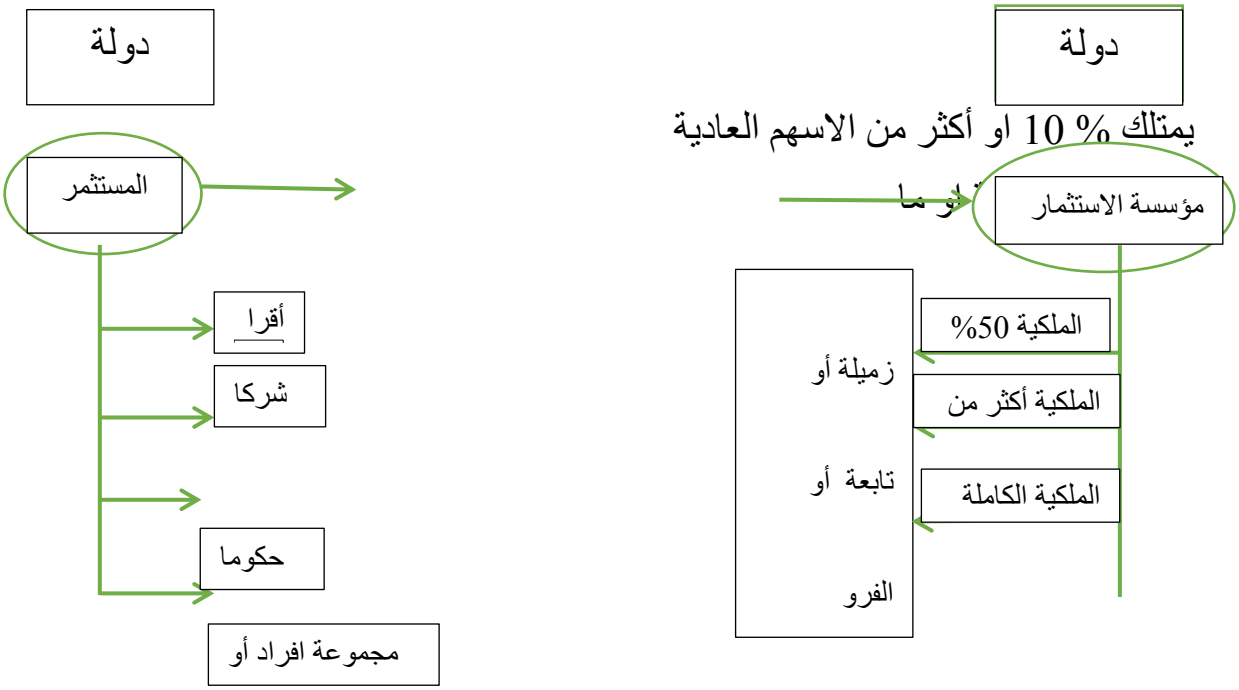

[3] OECD. (2008). OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment: Fourth Edition (p. 7). Organisation for Economic Co-operation and Development

المصدر : حسن كريم حمزة . العولمة المالية و النمو الإقتصادي .الطبعة الأولى دار صفاء للنشر و التوزيع عمان –الاردن 2011 ص 71

2 التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات جوهرية في توجهاتها الاقتصادية، انعكست بشكل مباشر على مسار الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تقسيم التطور التاريخي لهذا الاستثمار إلى مراحل أساسية ارتبطت بطبيعة النظام الاقتصادي والإصلاحات المعتمدة.

أولاً: مرحلة ما بعد الاستقلال وتكريس الاقتصاد الموجّه (1962–1989)

اتسمت هذه المرحلة بتبني الجزائر نموذج الاقتصاد الموجّه، حيث ركزت الدولة على ترسيخ السيادة الوطنية على الموارد، خاصة في قطاع المحروقات. وقد تجسد ذلك في الاعتماد على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية (الثلاثي، الرباعي، والخماسي)، مع هيمنة القطاع العام وتراجع دور المبادرة الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء قطاع المحروقات الذي ظل المجال الرئيسي لتواجد الشركات الأجنبية بحكم نقص الخبرة والموارد التقنية المحلية[4].

ثانياً: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح (1989–1999)

أدت أزمة المديونية وانخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات إلى تبني إصلاحات اقتصادية هيكلية، تُوِّجت بدستور 1989 الذي أقر التعددية الاقتصادية. وقد شرعت الجزائر في تحرير التجارة الخارجية، وإصدار قوانين جديدة للاستثمار تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتوفير ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب. إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة بقيت محدودة، نتيجة عدم الاستقرار الأمني وضعف جاذبية المناخ الاستثماري[5].

ثالثاً: مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001–2014)

مع تحسن أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة، اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي عبر برامج استثمارية ضخمة، أبرزها:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)

---

[4] - قاسيمي آسيا، محاجبية نصيرة، "تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص366

[5] - نفس المرجع، ص365

هدفت هذه البرامج إلى تحديث البنية التحتية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الإطار المؤسساتي والمالي. وقد ساهمت في تحسن نسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في قطاع الطاقة، مع محاولات لتوجيهه نحو قطاعات أخرى[6].

رابعاً: مرحلة نموذج النمو الجديد (2015–2019)

في ظل تراجع أسعار النفط بعد سنة 2014، تبنت الجزائر نموذج نمو جديد (2015–2019) يهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على المحروقات، عبر تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير القطاع الصناعي والفلاحي. ورغم الجهود المبذولة، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر متركزاً بدرجة كبيرة في قطاع المحروقات، مع استمرار بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية[7].

خلاصة

يتضح أن مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتبط بشكل وثيق بطبيعة السياسات الاقتصادية المعتمدة؛ فبين مرحلة الانغلاق الاقتصادي وهيمنة الدولة، ومرحلة الانفتاح والإصلاحات، سعت الجزائر إلى تهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية عبر سن تشريعات وضمانات وتحفيزات جبائية. غير أن النتائج بقيت دون المستوى المأمول، نظراً لاستمرار التحديات الهيكلية وضعف التنويع القطاعي.

المطلب الثاني: مكونات وأشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1) <u>مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر</u>

يتألف الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر أساسية: رأس المال المساهم به، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض بين الشركات التابعة. ويعكس رأس المال المساهم به درجة المشاركة والسيطرة في حقوق الملكية، بينما تعكس الأرباح المعاد استثمارها مدى احتفاظ المشروع بأرباحه لتوسعة الأعمال داخل الدولة المضيفة. أما القروض بين الشركات فتظهر الترابط المالي طويل الأجل بين الشركة الأم وفرعها الأجنبي.

أ. رأس المال المساهم به (Equity Capital)

يعد رأس المال المساهم به العنصر الأساسي في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يمثل القيمة المالية التي يضخها المستثمر الأجنبي لامتلاك حصة في مشروع أو شركة في الدولة

[6] - نفس المرجع، ص366–367

[7] - نفس المرجع، ص367.

المضيفة. ويعكس هذا العنصر درجة السيطرة والنفوذ التي يحصل عليها المستثمر في إدارة الشركة، ويُعتبر مؤشرًا مباشرًا على مدى التزام المستثمر بالاقتصاد المضيف.

أشكال رأس المال المساهم به:

1. إقامة مشاريع جديدة (Greenfield Investment) : في هذا النوع، يقوم المستثمر بإنشاء مشروع من الصفر، سواء كان مصنعا، أو شركة خدمات، أو أي نشاط اقتصادي آخر، مع توفير الموارد المالية اللازمة لبناء المنشآت وتوظيف العمالة وشراء المعدات. ويتيح هذا الخيار للمستثمر السيطرة الكاملة على المشروع من البداية.
2. شراء حصص في شركات قائمة (Mergers & Acquisitions) : يقوم المستثمر بشراء نسبة محددة من أسهم شركة قائمة، وعادةً تكون النسبة المؤهلة للسيطرة 10% أو أكثر من الأسهم ذات حق التصويت. يمنح هذا النوع المستثمر القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والإدارية دون الحاجة لإنشاء مشروع جديد.

أهمية رأس المال المساهم به:

- يمثل الركيزة المالية الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار الأجنبي، إذ بدونها لا يمكن للمستثمر امتلاك أي تأثير فعلي في المشروع.
- يعكس مدى الثقة بالاقتصاد المحلي، لأن ضخ رأس المال في مشروع جديد أو قائم يدل على استعداد المستثمر لتحمل المخاطر والالتزام طويل الأجل.
- يُسهم في توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا والخبرة إلى الدولة المضيفة، مما يجعل رأس المال المساهم به ليس مجرد استثمار مالي، بل عنصرا اقتصاديا وتنمويا أساسيا[8]

ب . الأرباح المعاد استثمارها (Reinvested Earnings)

تشكل الأرباح المعاد استثمارها أحد العناصر الجوهرية في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تمثل حصة المستثمر الأجنبي من أرباح المشروع التي لا تُحوّل إلى بلده الأصلي وإنما تُحتفظ داخل الدولة المضيفة لتمويل نشاط المشروع أو توسيع أعماله. ويُنظر إلى هذه الأرباح على أنها استثمار مستمر يُضاف إلى رأس المال المساهم به، مما يزيد من حجم واستدامة الاستثمار الأجنبي داخل الدولة المضيفة.

أشكال وأهمية الأرباح المعاد استثمارها:

[8] بن عيسى، ع. ق. (2019). *استثمار الأجانب في الاقتصاد الوطني – دراسة تحليلية وتطبيقية*. المجلة الجزائرية للاقتصاد، 14، 45–67.

- تمويل التوسعات والمشاريع الجديدة:

تستخدم الأرباح المعاد استثمارها في تطوير خطوط الإنتاج، توسيع المنشآت، أو فتح فروع جديدة، مما يعزز قدرة المشروع على المنافسة والنمو دون الحاجة لزيادة رأس المال المساهم به من الخارج.

- تعزيز رأس المال الداخلي للشركة:

من خلال إعادة استثمار الأرباح، تزداد الموارد المالية المتاحة للشركة لتطوير مشاريعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية، وهو ما يعكس التزام المستثمر بنمو المشروع على المدى الطويل.

- مؤشر على الثقة بالاقتصاد المضيف:

الاحتفاظ بالأرباح داخل الدولة المضيفة بدل تحويلها إلى الخارج يظهر ثقة المستثمر في استقرار البيئة الاقتصادية والقوانين المحلية، كما يشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- الأثر الاقتصادي للأرباح المعاد استثمارها:

تسهم في زيادة النشاط الاقتصادي المحلي من خلال دعم المشاريع القائمة وخلق فرص عمل جديدة. تعمل على نقل التكنولوجيا والخبرة إلى السوق المحلي، إذ غالبا ما تترافق هذه الأرباح مع استثمارات في التجهيزات الحديثة أو تطوير العمليات الإنتاجية. تعكس عنصر الاستدامة والاستثمار طويل الأجل في العلاقة بين المستثمر الأجنبي
والدولة المضيفة، وهو ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمارات المالية قصيرة الأمد أو المضاربات[9]

ج . القروض بين الشركات التابعة (Intra-company Loans)

تعد القروض بين الشركات التابعة أحد المكونات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير إلى مختلف التدفقات المالية ذات الطابع الديني (القروض) التي تتم داخل نفس الكيان الاقتصادي الدولي، أي بين الشركة الأم وفروعها أو شركاتها التابعة في الدولة المضيفة. وتندرج هذه العمليات ضمن العلاقات الاستثمارية طويلة الأجل، لأنها تعكس ترابطًا ماليًا وهيكليًا مستمرًا بين أطراف الاستثمار.

أشكال القروض بين الشركات:

قروض من الشركة الأم إلى الفرع الأجنبي

تقوم الشركة الأم بتقديم تمويل مباشر لفروعها في الخارج بهدف:

[9] UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All*. New York: United Nations, p. 25.

- توسيع النشاط الإنتاجي.
- تمويل مشاريع جديدة.
- تغطية الاحتياجات التشغيلية.

ويعد هذا الشكل الأكثر شيوعا، خاصة في المراحل الأولى من الاستثمار.

قروض من الفرع إلى الشركة الأم:

في بعض الحالات، قد تقوم الشركة التابعة بتحويل أموال إلى الشركة الأم، خصوصا عندما تحقق فوائض مالية، وهو ما يعكس مرونة العلاقة المالية داخل المجموعة متعددة الجنسيات.

أهمية القروض بين الشركات التابعة:

تمثل وسيلة تمويل داخلية مرنة، حيث تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على مواردها الخاصة بدل اللجوء إلى الأسواق المالية المحلية.

تعزز الترابط الاقتصادي والتنظيمي بين الشركة الأم وفروعها، مما يدعم استقرار الاستثمار واستمراريته.

تساهم في تسهيل نقل الموارد المالية بسرعة وفق احتياجات كل فرع، خاصة في البيئات الاقتصادية التي قد تعاني من قيود تمويلية.

الأثر الاقتصادي لهذه القروض:

- تساعد في تنشيط الاستثمار داخل الدولة المضيفة من خلال تمويل المشاريع والتوسعات دون تأخير.

تقلل من الضغط على النظام المصرفي المحلي، لكونها تمويلا داخليا.

- تعكس طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر كعلاقة طويلة الأمد، وليس مجرد تدفق مالي مؤقت[10]

الشكل(2): مكونات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

[10] OECD. (2008). *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment (4th ed.)*. Paris: OECD Publishing, p. 48.

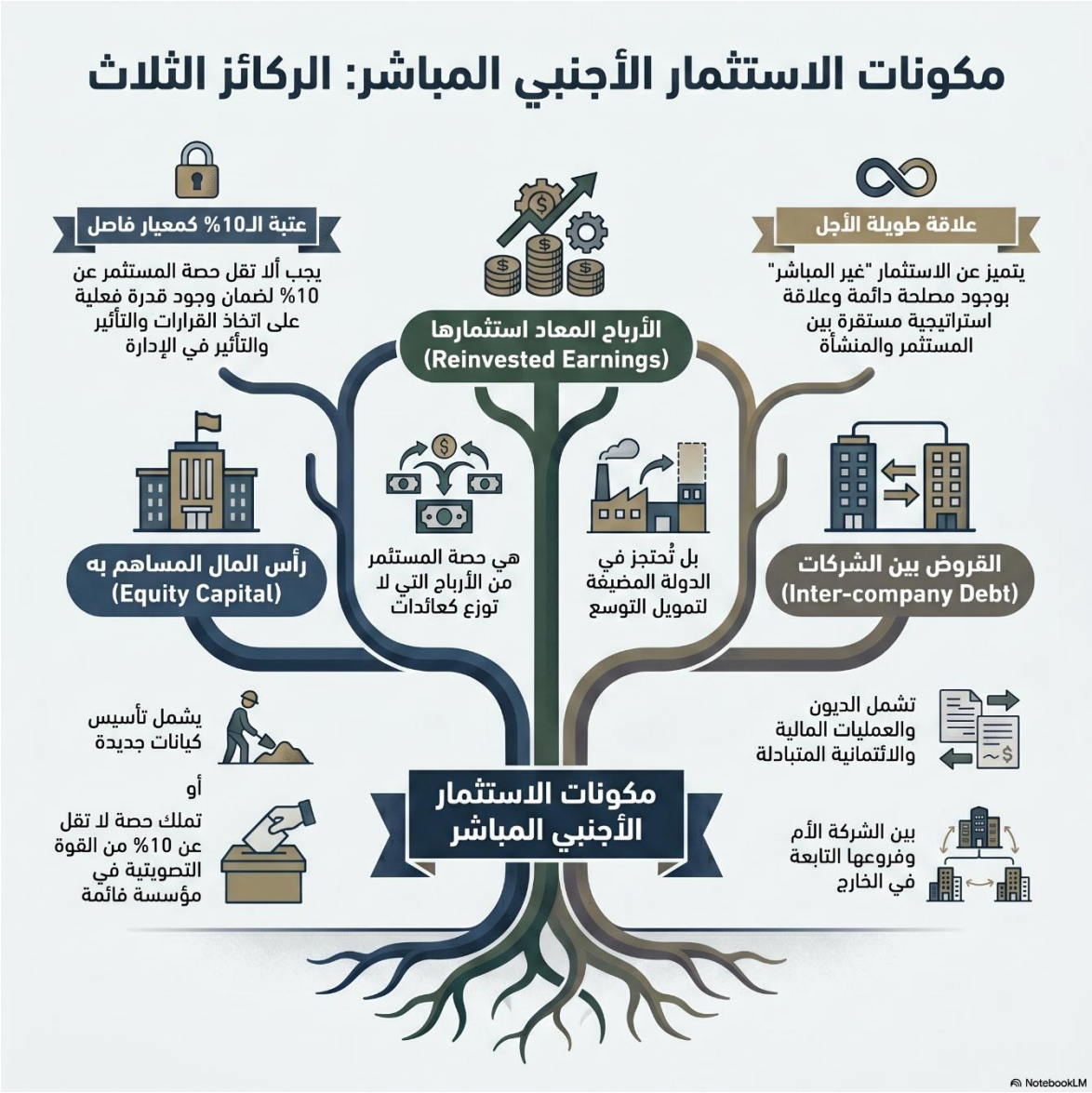

اعدد باستخدام برنامج في ذكاء الاصطناعي notebooklm.google

أشكال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : - الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

أ . الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:

تعود ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي في مثل هذا النوع من الاستثمار بالكامل إلى الجهة المستثمرة الأجنبية، ويحظى هذا النوع من الاستثمار بتفضيل من المستثمرين لتوفر الإدارة والمراقبة المطلقتين عليه، غير أن الدول المتلقية وبخاصة النامية منها غالبا ما تتردد كثيرا بمنح التصريح لمثل هذا النوع من الاستثمار بل الرفض في معظم الأحيان، وذلك لما لهذا النوع من تأثيرات تؤدي إلى ربط اقتصادات الدول المضيفة باقتصاد الدولة المصدرة لرأس المال ربطا تبعيا عن طريق سيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها، ولكن التطورات والمستجدات العالمية الحالية دفعت بالكثير من

الدول للتنافس فيما بينها من أجل الحصول على هذا النوع من الاستثمار الذي يساعد على جذب المستثمرين الأجانب ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات[11]

ب . الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

في هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هناك أكثر من طرف أو جهة لها حصة في ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي القائم أو المزمع إقامته، أي أنه يشترك طرف وطني من القطاع العام و أو القطاع الخاص إلى جانب الطرف الأجنبي الذي غالبا ما يكون إحدى الشركات المتعددة الجنسيات لامتلاكها ما يعوز الطرف الوطني أو المحلي من تكنولوجيا حديثة وخبرة فنية.

هذا وتتم المشاركة بحسب اتفاق الأطراف المشتركة بالنسبة لحصة كل منهم في الإدارة والأرباح وغيرها من الأمور، وليس بالضرورة أن يشترك الطرف الأجنبي برأس المال بل قد تكون مشاركته عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة فحسب، ويلقى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا وتأييدا من قبل الدول المضيفة وبخاصة النامية منها لكونه يوفر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه[12]

ج. لاستثمار في المناطق الحرة Free-Zones

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال. حيث يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة وللمناطق الحرة العديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء

يمكن حصرها في :

- المزايا للبلد المضيف

1- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة
2- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد.

[11] عبد السلام أبو قطف اقتصاديات الاستثمار الدولي (القاهرة المكتب العربي الحديث، ط1) ، (1988) ص 32

[12] عبد السلام أبو قحف السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة) ، (1989) ص 34

3- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل.
4- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات.
5- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من هذه المناطق.
-6 تنمية المناطق النائية والأقل تقدما.

- المزايا للمستثمرين والمشروعات

1- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة.
2- تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.
-3 الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة.
4- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع.
5- يمنح المستثمرين الأجانب حق الإقامة داخل البلد

وعلى الرغم من المزايا السابقة فإن المناطق الحرة تعمل على تكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الأخرى في البلدان النامية، وبذلك تتفاوت مستويات النمو والتنمية في هذه البلدان وإمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج[13]

د. لاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات وعمليات التجميع

وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد المستمر الوطني أو المحلي بمكونات منتج معين كالسيارات مثلا ليتم تجميع هذا المنتج في شكله النهائي في الدول المضيفة أو المتلقية وفي أغلب الأحيان يقدم المستثمر الأجنبي الخبرة والمعرفة الضرورية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وتخزين وتسويق... الخ، وقد تكون هذه المشاريع مشتركة الملكية أو مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي.

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسن الأداء الاقتصادي وزيادة الأرباحالمتحققة للشركات التابعة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات المعاد استثمارها .

وتوجد أشكال للإنتاج الدولي غير قائمة على المشاركة في رأس المال، مثل التصنيع التعاقدي، والاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات، والزراعة التعاقدية وملح الامتيازات، ومنح التراخيص، وعقود الإدارة والأنواع الأخرى من العلاقة التعاقدية التي تقوم عن طريقها الشركات متعددة الجنسيات بتنسيق أنشطة شركات البلد المضيف دون أن تمتلك حصة في هذه الشركات.[14]

شكل(3) :يبين دليل مقارنة أشكال الاستثمار الأجنبي

[13] مرابط بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 1996–2015، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2019/2018، ص 13.

[14] علي محمود محمد حمودة عمرو، سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في أوغندا وتنزانيا ورواندا منذ عام 1995، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2022، ص 24.

من اعداد باحث بواسطة اداة ذكاء الإصطناعي

المطلب الثالث: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

1-2 نظرية الميزة الاحتكارية

يعتبر (hymer) أن للشركات المستثمرة في الخارج ميزات احتكارية تمكنها من منافسة المشروعات في البلد المضيف وتعوّضها عن خروجها من البلد الأصلي ويتفق kindelberger و hymer على أنه يجب على الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الخارج أن تبحث عن مزايا احتكارية معينة تواجه بها النقائص التي تواجهها مع الشركات المحلية كمعرفة السوقو القدرة على الاتصال)، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط تحويلا الرؤوس الأموال، لأن ذلك قد يتوفر في شكل آخر من أشكال التمويل الدولي، بل هناك تحويل للملكية والأصول غير الملموسة كالتكنولوجيا وتقنيات الإدارة والأعمال والمهارات البشرية[15]

2-2 نظرية الاستيعاب الداخلي للميزة الاحتكارية وتكلفة المعاملة الخارجية

ترتكز هذه النظرية على أساس أن الشركات تسعى دائما إلى تطوير أسواقها الداخلية. كلما أتيحت لها الفرصة للقيام بعمليات تجارية داخل نفس الشركة وبتكلفة متدنية.

تحل محل السوق، فالشركة تستخدم او تستوعب داخليا ميزاتها الاحتكارية أي تدرج ضمن وظائفها كل المراحل من التموين إلى التسويق، وذلك لأن سوق عناصر الإنتاج وسوق

[15] بن عاشور رتيبة، مقاربة لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإشارة إلى نظرية المواءمة المؤسسية، المجلة الجزائرية للدولة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 13، 2022، ص 265

السلع والخدمات غير كاملين وينتجان تكاليف مختلفة، فإن كان كل أصل مثلا يخضع الحقوق الملكية ومحمي بموجب القانون فبالضرورة يكون قد من بصفقة أو بعقد، قد ادى الى ظهور ما يسمى بتكلفة المعاملة التجارية، إلى طبيعة الشركة وإلى التكاليف المرتبطة بتنسيق مختلف النشاطات الإنتاجية للشركة وتخص أيضا البحث عن المعلومة في محيط غير كامل. فإذا استعانت الشركة بالسوق تحملت تكاليف أخرى خاصة بالمفاوضات عند إبرام العقود أو عند مراقبتها أو عند تنفيذها، وبالتالي كلما زادت أعباء تكاليف المعاملات التجارية كلما مالت الشركة للاستخدام الداخلي لهذه المعاملات مما يخفض أو يلغي تماما مثل هذه الأعباء.[16]

3-2 نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycle Theory

المعالجة العجز الواضح في تفسير التجارة العالمية و الاستثمار الاجنبي ظهرت نظرية دورة حياة المنتج على يد Vemon ، لمعالجة الآثار المترتبة على الوفرة و الحجم ، تبين نظرية دورة حياة المنتج أنه حين تبدأ الشركة في تصدير منتجاتها وتقوم في وقت لاحق بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد الذي تمكنت من التصدير له اذا يتحرك هذا المنتج من خلال دورة حياة تمر بثلاثة مراحل المرحلة الأولى: المنتج الجديد، مرحلة الثانية: نضوج المنتج ومرحلة الثالثة: المنتج الموحد أو المعياري [17]

[16] نفس المرجع سابق ص 266

[17] - بن حمو, فايزة , محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على ميزان التجاري : دراسة حالة الجزائر اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية , كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية , جامعة الجزائر 3 , الجزائر ص2

الجدول(1) دورة حياة المنتج بالنسبة لتجارة الدولية

المراحل	مرحلة ظهور المنتج	مرحلة نمو المنتج	مرحلة نضوج المنتج
الطلب	مرونة سعرية منخفضة	مرونة سعرية مرتفعة	سعر المنافسة تمايز المنتج
الانتاج	تغيرات تكنولوجيا سريعة	انتاج متسلسل	المنتج الموحد ثبات في التكنولوجيا
هيكلة القطاع	عدد قليل من شركات	عدد كبير من الشركات	انخفاض عدد الشركات

المصدر : ساعد بوراوي وآخرون الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي الاستثمارية ، 2008 ، الجزائر، ص 22-21

4-2 نظرية الملكية

تشير مزايا الملكية إلى الميزات التنافسية الفريدة التي تمتلكها الشركة، والتي تمنحها القدرة على التفوق على المنافسين في الأسواق الأجنبية، وتمثل العنصر الأساسي الذي يفسر الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر وفق Dunning & Lundan (2008)، حيث توفر للشركة ميزة في الموارد، التكنولوجيا، والعلاقات التنظيمية، ما يمكّنها من السيطرة على أسواق جديدة بنجاح. وقد تطور مفهوم مزايا الملكية كجزء من النموذج الانتقائي (OLI) لتفسير سبب استثمار الشركات في الخارج رغم وجود بدائل مثل التصدير أو الترخيص، ويعود جذور النظرية إلى Hymer الذي أبرز الميزة الاحتكارية للشركات، إلا أن Dunning & Lundan وسّعوا الفكرة لتشمل جميع المميزات التنافسية الداخلية للشركة، بما في ذلك التكنولوجيا، العلامة التجارية، والقدرات الإدارية. وتتضمن مزايا الملكية عناصر رئيسية مثل التكنولوجيا والابتكار، والتي تشمل المنتجات المتطورة وطرق الإنتاج الحديثة وحماية الملكية الفكرية، ما يعزز القدرة التنافسية للشركة في الأسواق الدولية؛ والقدرة على إدارة العلامة التجارية والسمعة، إذ تمكن القوة السوقية للشركة وسمعتها من الوصول إلى العملاء بسرعة وثقة، وتسهم في بناء الثقة في الأسواق الجديدة وتسهيل دخول المنتجات الجديدة؛ بالإضافة إلى الخبرة الإدارية والتنظيمية، والتي تمكّن الشركة من إدارة العمليات الدولية

والتخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بسرعة وفعالية، ما يضمن استدامة التوسع الدولي وتحقيق عوائد أعلى من المنافسين المحليين والدوليين. وتكمن أهمية مزايا الملكية في أنها تحدد لماذا يجب على الشركة الاستثمار بدل التصدير أو الترخيص، وتوفر ميزة تنافسية مستدامة، وتساعد على تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر عند دخول الأسواق الجديدة.

2-5 نظرية الموقع

تقوم هذه النظرية على مجموعة من العوامل والدوافع، التي يتم على اساسها قيام الشركات المتعددة الجنسيات من اتخاذ قرار الاستثمار في البلدان المضيفة، على غرار المزايا المكانية التي تمتاز بها هاته الدول أي أن القرار الاستثماري الذي تتخذه هاته الشركات من أجل مباشرة أنشطتها الإنتاجية والتسويقية بالخارج يرتبط بمجموعة من العوامل للبلد المضيف نصيب منها، أما النصيب الآخر له صلة بالمتغيرات على الصعيد الدولي، وبالتالي فإن القراري الاستثمار للشركات المتعدد الجنسيات مرتبط أيضا بموقع الدولة المضيفة.[18]

تم تطوير هذه النظرية على يد روبوك وسيموندس (ROBOCK and SYMONDS) والتي عرفت بنظرية الموقع المعدلة، هاته الأخيرة أضافت مجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات بالبلدان المضيفة،وتستند هذه النظرية في طرحها إلى ثلاثة مجموعات من العوامل :[1]

2-6 نظرية التدويل

شير مزايا التدويل إلى الميزة التي تتحقق عند إدارة الشركة لأنشطتها بنفسها داخليًا بدل الاعتماد على الترخيص أو أطراف ثالثة، ويعتبر هذا العنصر وفق **Dunning & Lundan (2008)** أساسيا لتحقيق أقصى استفادة من مزايا الملكية والموقع مع تقليل المخاطر والتكاليف. وقد تطورت فكرة التدويل من **نظرية تكلفة المعاملات لـ Williamson**، التي تركز على تقليل تكاليف التفاوض والعقود عند التعامل مع أطراف خارجية، حيث دمجها Dunning & Lundan ضمن نموذج OLI لتفسير سبب اختيار الشركات إدارة استثماراتها داخليًا بدل الاعتماد على السوق أو الترخيص. وتتضمن مزايا التدويل عناصر رئيسية مثل **حماية الملكية الفكرية والتكنولوجيا** التي تتيح السيطرة المباشرة على الإنتاج والتقنيات لمنع تسرب الأسرار التجارية؛ و**تقليل تكاليف المعاملات** بتجنب التفاوض المستمر مع شركاء خارجيين وتقليل المخاطر القانونية؛ و**التحكم في الإنتاج والتوزيع** الذي يضمن الالتزام بالمعايير والجودة ويحافظ على تنافسية الشركة.

[18]- بوعصيدة محمد، دراسة تحليلية استشرافية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر آفاق 2030، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 37.[1]

وتكمن أهمية مزايا التدويل في تعزيز الاستفادة من مزايا الملكية والموقع، وشرح سبب اختيار الاستثمار المباشر بدل الترخيص، وزيادة القدرة على المنافسة الدولية مع حماية استثمارات الشركة، كما يظهر ذلك عمليًا عندما تؤسس شركة إلكترونيات فرعًا كاملًا في الخارج لإنتاج أجهزتها وحمايتها من نسخ التكنولوجيا من المنافسين المحليين.

2-5 النظرية المؤسسية الحديثة

هي إحدى النظريات التي ظهرت في علم الاجتماع التنظيمي، حيث تهتم بدراسة المؤسسات في إطارها الاجتماعي، وتعتبر أن بقاء المؤسسة لا يعتمد فقط على كفاءتها الاقتصادية وإنما على مدى قدرتها على اكتساب الشرعية من البيئة التي تعمل فيها، كما أنها تفسر ظاهرة التشابه بين المؤسسات نتيجة الضغوط المؤسسية المختلفة[19]

2-6 نظرية عدم كمال السوق

نظرية عدم كمال السوق من فرضية مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة حتمية لاختلالات هيكلية في الأسواق الدولية تمنح الشركات مزايا احتكارية ويرى روادها مثل "هايمر" و"كيندلبرجر" أن تفوق الشركات الأجنبية يعود لامتلاكها تكنولوجيا متطورة ومهارات إدارية وتسويقية تميز منتجاتها عن الشركات المحلية في الدول المضيفة وتلعب وفورات الحجم والتدخلات الحكومية، كالحواجز الجمركية والحوافز الضريبية، دوراً جوهرياً في تحفيز الشركات على التواجد الميداني بدلاً من مجرد التصدير كما تؤكد النظرية أن المستثمر الأجنبي يحتاج لامتلاك مزايا ملكية خاصة لتعويض تكاليف ومخاطر العمل في بيئة غير مألوفة وضمان تحقيق عوائد مرتفعة ويساهم تدويل الإنتاج في حماية الأصول المعنوية كبراءات الاختراع وتقليل تكاليف المعاملات المالية والإدارية عبر الحدود. وتخلص المصادر إلى أن الاستثمار الأجنبي يمثل استراتيجية لاستغلال التفوق التكنولوجي في أسواق تفتقر لشروط المنافسة الكاملة والتماثل المعلوماتي وبذلك، تعوض هذه المزايا الاحتكارية النقص في المعرفة بظروف السوق المحلي وتجعل من التوسع الدولي خياراً اقتصادياً عقلانياً للشركات متعددة الجنسيات[20]

ثانيا : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

العوامل الشرطية (Conditional Factors)

تتعلق العوامل الشرطية بخصائص المنتج والسوق والبيئة العامة في الدولة المضيفة، وتشمل مستوى الدخل، حجم الطلب، الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر الموارد

[19] - شناقر، وردة؛ مياوة، أمل. "النظرية المؤسسية في ظل المفهوم الحقيقي للشرعية: قراءة نقدية في النظرية المؤسسية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 02، 2021، ص. 777–787.

[20] خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص 21-23

الطبيعية. تلعب هذه العوامل دورًا رئيسيًا في تحديد ما إذا كان الاستثمار مجديًا، إذ إن الدولة التي تتمتع بسوق كبير ومستقر اقتصاديًا وسياسيًا توفر فرصًا أفضل للشركة لتحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتها. على سبيل المثال، توفر الجزائر موارد طبيعية كبيرة وسوق استهلاكي واعد في قطاعات الطاقة والصناعات التحويلية، ما يجعلها موقعا جذابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه القطاعات

العوامل الدافعة (Firm-Specific Factors)

تتعلق العوامل الدافعة بقدرات الشركة نفسها، مثل حجمها، مواردها المالية والبشرية، التكنولوجيا، والخبرة التراكمية، إضافة إلى موقعها التنافسي وقدرتها على مواجهة المخاطر. تساعد هذه العوامل الشركة على استغلال الفرص في الدولة المضيفة وتحقيق أقصى استفادة من مزايا الموقع. فالشركات الكبيرة والمتقدمة تقنيا قادرة على الاستثمار في دول ذات مخاطر أعلى لكنها توفر عوائد مرتفعة، بينما الشركات الأصغر قد تفضل بيئات أكثر استقرارا. على سبيل المثال، شركات الاتصالات العالمية تختار الاستثمار في دول شمال إفريقيا لتوفير خدمات متقدمة اعتمادًا على خبرتها التكنولوجية وقدرتها على التعامل مع الأسواق النامية .

العوامل الحاكمة (Governing Factors)

تشمل العوامل الحاكمة البيئة الاستثمارية في الدولة المضيفة، مثل القوانين، التشريعات، الحوافز المالية، والسياسات التي قد تسهل أو تعرقل تدفق رؤوس الأموال. هذه العوامل تحدد مدى سهولة تنفيذ الاستثمارات وإدارتها بشكل فعال. فالدول التي توفر تشريعات واضحة، حوافز ضريبية، وسياسات حماية للمستثمرين، تزيد من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، حزم الحوافز الاستثمارية في الجزائر، مثل الإعفاءات الضريبية للمناطق الصناعية، تلعب دورًا حاسمًا في جذب الشركات الأجنبية

المحددات السياسية والقانونية (Political and Legal Determinants)

تشكل الاستقرارية السياسية والقانونية عاملا حاسما في قرار الاستثمار، إذ أي اضطراب سياسي أو ضعف مؤسساتي يزيد من مخاطر الاستثمار ويقلل من جاذبية الدولة. الشركات متعددة الجنسيات تفضل الدول ذات بيئة قانونية واضحة وفعالة، تحمي حقوق المستثمرين وتضمن تنفيذ العقود. على سبيل المثال، الشركات الأجنبية تميل إلى الاستثمار في دول مثل المغرب وتونس قبل الجزائر في بعض القطاعات بسبب بيئة قانونية أكثر استقرارا، بينما عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق قد يعيق المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

• كثير من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع النمو والتنمية الاقتصادية تستخدم كلمة النمو والتنمية للتعبير عن معنى واحد. ذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي وفي الواقع هناك فرق بين المفهومين يمكن توضيحه من خلال هذا المبحث بالإضافة إلى دراسة عوامل ونظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته وطرق قياسه

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة. إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة إجمالي الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً.[21]

توجد تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي ومن بينها التعاريف الآتية:

حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

- التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية .

- حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي .

- زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي.

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ:[22]

أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، أو الدخل القومي وإنما يرتبط بتحسن مستوى معيشة الأفراد الذي لا يحدث إلا إذا فاق الناتج الكلي معدل النمو السكاني.

إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، بل يشير إلى زيادة في الدخل الحقيقي

---

[21] محمد ناجي حسن خليفة النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، 2001، ص 7.

[22] محمد عبد العزيز ،عجمية، ايمان عطية التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2003، ص71

الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار؛ أي أنه يشير لكمية السلع و الخدمات الذي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد بل أكثر من هذا فإن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد.

إن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بل يركز على الكميات التي يحصلون عليها، فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل الأفراد قد زاد دخلهم، إذ يمكن أن طبقة قليلة من الأغنياء تحصل على الزيادة وتحرم منها الطبقة الكبيرة من الفقراء و من ناحية أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج، إذ أن تغير الإنتاج من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغير في نفس الاتجاه وبنفس القيمة مع سلع إنتاجية.[23]

إن للنمو الاقتصادي تكاليف تتمثل في التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة هي:

1- التضحية بالراحة الأنية.

2- التضحية بالاستهلاك.

الأضرار المرتبطة بالمحيط.

طرق ومحددات قياس النمو الاقتصادي:

سوف نتطرق إلى طرق قياس النمو الاقتصادي واهم محداداتة:

جدول(2): مقارنة لطرق قياس النمو الاقتصادي

طريقة القياس	التعريف والمعادلة	المزايا والخصائص	الانتقادات أو الملاحظات
معيار الدخل الوطني (الناتج الحقيقي)	**قيمة كل ما يُنتج من سلع وخدمات في فترة معينة (عادة سنة).**	**اقترحه الأستاذ "Meade" كبديل للمتوسطات.**	**زيادة الدخل لا تعني نمواً إذا زاد السكان بمعدل أكبر، ولا يفيد في حالات الهجرة الواسعة .**
متوسط الدخل الفردي	**متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني ÷ عدد السكان**	**المقياس الأكثر استخداماً وصدقاً للتعبير عن مستوى المعيشة ورفاهية المواطنين**	**صعوبة الحصول على أرقام دقيقة للدخل الحقيقي في الدول النامية بسبب تقلب أسعار الصرف والتضخم**
معادلة سنجر (Singer)	**D = Sp - R. D: معدل نمو دخل الفرد. S: معدل**	**وضعها "سنجر" عام 1952، وتعتمد على**	**افتراضاتها حول نسب الادخار (6%) ونمو**

[23] Pierre Robert, croissance et crises, Pearson Education, France, 2010, p 2.

	الادخار الصافي.<p<br: إنتاجية رأس المال.<R<br: معدل نمو السكان.	**التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية للنمو.**	**السكان (1.25%) لم تعد مقبولة للواقع الحالي في الدول النامية**

المصدر :أطروحة الدكتوراه للباحثة **خيالي خيرة**، المعنونة بـ *"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر (2000-2012)* الصفحات **50، 51، 52.**

طرق قياس النمو الاقتصادي:[24]

يمكن أن نميز بين ثلاثة معايير في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق ب:

معايير الدخل

تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي بحيث تستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، ويعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس النمو ومعاييره نجد:

-معيار الدخل القومي الكلي: يمكن قياس النمو الاقتصادي بالتعريف على الدخل القومي الكلي ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سن يقاس نصيب قطاع ما أو أحد مكونات الناتج الإجمالي مثل الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع وتشير القيمة المضافة إلى قيمة الناتج من مرحلة معينة من الإنتاج. الدخل القومي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها لدى يوصي بعض الاقتصاديين بأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار.

معيار متوسط الدخل القومي : يعتبر متوسط الدخل الفردي، أحد المؤشرات الهامة لدى الكثير من المفكرين شأنه شأن الدخل الوطني، فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا فإن البلد يعتبر متقدما إما إذا كان منخفض فإن البلد يعتبر متخلفا.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط.

- يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

معدل النمو البسيط = الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي في عام 1952 حيث وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي والمعادلة وفق الآتي: DSP-R حيث :

: انتاجية رأس المال.

. R: معدل نمو السكان.

. : معدل الإدخار.

[24] محمد السريتي، علي رهاب نجا ،" النظرية الاقتصادية"، دون طبعة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008، ص340

. :D: يمثل معدل النمو السنوي للدخل الفرد. وعليه المعادلة كالآتي :[25]
-معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي • الإنتاجية رأس المال الجديدة) - معدل نمو
السكان قد افترض سنجر قيما لهذه المتغيرات حيث أن :
الادخار الصافي قدر ب 6% وهي نسبة مقبولة لدى سنجر.
معدل النمو السكاني قدر ب 1.25% ويعد أقل من المعدلات السائدة في الدول النامية.
إنتاجية رأس المال إنتاجية الاستثمارات الجديدة) قدر ب0.2 % وهي نسبة منخفضة عن تلك المحققة في الدول النامية.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي (الكلاسيكية، الحديثة، النمو الداخلي)

يزخر الفكر الاقتصادي بنظريات اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي في سبيل بحث أسبابه و سبل تطويرها.

أولا: النظريات الكلاسيكية

تعتبر النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي بمثابة نقطة الانطلاق بالنسبة للنظريات الحديثة، لذا سنتطرق لهذه النظريات من خلال تناول نماذج أشهر روادها:

1- آدم سميث

نظر آدم سميث إلى عملية النمو بوصفها داخلية Endogeneous على نحو شديد مؤكدا على قوة تأثير تقسيم العمل، حيث يرى في كتابه ثروة الأمم الصادر سنة 1776 أن الثروة أو النمو يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق :[26]
أ- التحسن في براعة العاملين.
ب الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم العمل والتحول من نوع عمل إلى آخر.
ت ابتكار آليات محددة أو طرائق أو وسائل وأنظمة يدار بها العمل.
وحتى يتحقق تخصص وتقسيم عمل ينبغي حسب رأي آدم سميث أن يتوفر ما يأتي :

[25] حمد عبد العزيز عجمية و اخرون التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية 2006، ص89.

[26] فريدريك .م. شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي ابو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001 ص 68.

1-**1 تراكم رأس المال** : لابد من التوسع في رأس المال، حتى يمكن التوسع بالتخصيص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثيرا من إمكانية تحقيق مدى مهم من التخصيص وتقسيم العمل، في حين أن زيادة درجة تكوين رأس المال يتيح مدى واسع في ذلك، وحتى يتم تمويل رأس المال لا بد من الادخار الذي يتم تحويله إلى استثمار من دون أن تكون فجوة بينهما، فزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة هذا الاخير تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

1-**2 السوق:** يؤكد آدم سميث في تحليله أن تقييم العمل يتحدد بمدى السوق، وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس، ويمكن إسقاط هذا على الشركات فتقسيم عمل أكبر يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات.

2- **ديفيد ريكاردو:**

يعد القانون الذي نسميه اليوم قانون العوائد الحدية المتناقصة إحدى المساهمات العديدة لريكاردو حيث يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الأهم في النشاط الاقتصادي، فعندما تكون الموارد الطبيعية متوفرة بكثرة ويكون عدد السكان قليل تتوفر فرص الربحية بالنسبة للمستثمرين مما يحفزهم على الاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح والإنتاج فترتفع الأجور وبالتالي يزيد النمو السكاني الذي يحرض المنافسة على الأراضي الزراعية (الخصبة و الأقل خصوبة)، مما ينجر عنه ارتفاع أسعار الغذاء ومطالبة العمال برفع الأجور فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات:

أ- الرأسماليون: ويعتبر دورهم مركزي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال ومستلزمات العمل ويدفعون الأجور ويعتبر هدفهم الأساسي في البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الانتاجية التي تحقق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد التي تحقق أعلى ربح ممكن وإعادة استثمار هذه الأرباح من أجل التوسع في رأس المال.

ب- بالعمال: تعتبر هذه المجموعة الأكثر عددا في المجتمع، وتعتمد هذه الفئة على الأجر الذي يدفع لهم من قبل الفئة الأولى مقابل العمل الذي يؤدونه، ويطلق على هذا الأجر (أجر الكفاف) أي الأجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته ويسمح للعامل بالاستمرار في ممارسة العمل، لأن الزيادة فوق هذا المستوى تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل بما يقود إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض وصولا إلى مستوى أجر الكفاف، في حين انخفاض الأجور دون ذلك يؤدي إلى انخفاض السكان وقلة عرض العمل بما يؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الارتفاع.

ج- مالكو الأراضي : وهم الذين يملكون الأراضي ويحصلون على دخولهم عن طريق الربع الذي يكسبونه من إيجارهم لهذه الأراضي لفئة الرأسماليون، إذ أن الأراضي الخصبة نادرة وزيادة السكان تزيد هذه الندرة مما يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة

لظهور قانون تناقص الغلة وبعدها يصل الانتاج الكلي حده الأعلى أين يتوقف هذا الناتج عن الزيادة.

ثانيا: نظرية شومبيتر[27]

يعتبر شومبيتر من بين الكتاب الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي من خلال كتابه نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا. والخلاف بين شومبيتر ومن سبقوه يتمثل في الاختلاف في دالة الانتاج، أين أعطى دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية من خلال فكرة الهدم الخلاق، حيث لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار ؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة مما يشكل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة (40- 50سنة) للابتكارات المسماة بدورات " كوندرتياف Kondratief

ويتضمن الابتكار عند شومبيتر عدة أشياء منها:

أ- تقديم منتج جديد.

بتقديم طريقة جديدة للإنتاج.

ت الدخول إلى سوق جديد.

ث الحصول على مصدر جديد لمواد الخام.

ج - إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

من خلال ما سبق يؤكد شومبيتر على دور المنظم المبتكر فهو يتحرك بدافع الرغبة لإثبات تفوقه والحصول على متعة الإنجاز، ويشترط وجود المعرفة بالإضافة وجود تمويل عن طريق الائتمان.

[27] صواليلي صدر الدين النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،.ص12سنة2006

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار :[28]
الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي. والثاني الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي السابق.
ويعتبر الاستثمار التلقائي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي في نظره في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي.

ثالثا: نظرية النمو عند الكنزيين:

تعتبر أزمة الكساد خلال الفترة (1930-1939) النقطة التي حولت الاهتمام بالنمو الاقتصادي على المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي عن طريق الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز ومن يؤمنون بأفكاره. تعتمد هذه النظرية في النمو الاقتصادي على تحفيز الطلب الفعال، حيث يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف ، ويعرف الطلب الكلي بأنه عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية :[29]

حيث

$Y=C+I+G+(X-M)$

: تمثل الناتج الوطني.

C)الانفاق الاستهلاكي) طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية.

ا)الانفاق الاستثماري) طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية.

) G الانفاق الحكومي) طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

X-M) صافي المعاملات مع القطاع الخارجي.

وفي هذا الإطار يؤكد كينز على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف الذي يفسر تغيرات الطلب على جانب العرض، عكس ما كان يفترضه الكلاسيك من خلال قانون ساي (العرض يخلق الطلب عليه).[30]

---

[28] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة 1، 2007، ص 69.

[29] احمد الكواز، حلقة نقاشية حول: لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية الى بلدان متقدمة تنمويا؟، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011،ص8

[30] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص20.

رابعا: نظريات النمو الحديثة

اعتمد رواد هذه النظريات على أفكار الكلاسيكيين وكذا أفكار الكنزيين في النمو الاقتصادي، فكانت بمثابة القاعدة التي انطلقوا منها في بناء نظرياتهم حول النمو الاقتصادي.

1 - نظرية مراحل النمو :[31]

ظهرت هذه النظرية مع نشر الاقتصادي روستو Rostow ... كتابه مراحل النمو سنة 1960، حيث يقسم روستو مراحل النمو إلى خمسة مراحل :

المرحلة المجتمع التقليدي: يعاني النظام الاقتصادي بها من التخلف وسيطرة القطاع الزراعي عليه، وتتميز بضعف الدخل الفردي بسب انخفاض مستوى الإنتاجية وهيمنة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الاراضي الزراعية لدى عدد محدود من المالكين.

ب - مرحلة التهيؤ للإقلاع خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذلك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر انتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

ت مرحلة الاقلاع: تتميز هذه المرحلة بتحرك النمو الاقتصادي نتيجة تغيير أساليب الانتاج وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي ،أمامها، ويركز روستو على أهمية هذه المرحلة من خلال قيادة أحد القطاعات الصناعية الرائدة هذه المرحلة مثل ما حدث في قطاع النسيج في بريطانيا خلال القرن السابع عشر.

ث - مرحلة النضوج تتميز هذه المرحلة بنمو الاستثمارات وخاصة في القطاع التكنولوجي الذي يسيطر على هذه المرحلة، ومن مظاهر هذه المرحلة زيادة انتاجية كافة القطاعات وخاصة القطاعات الرائدة مثل الحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار التجارة وارتفاع مستوى الدخل.[32]

ج- مرحلة الاستهلاك الوفير يتحول اهتمام المجتمع في هذه المرحلة نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنتاج واستهلاك سلع الرفاهية بكميات كبيرة.

---

[31] بودختم كريم اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2009-2010، ص ص 117-118

[32] John Gow, development theory Rostow's five-stage model of development, faculty of education and art, the university of Newcastle, semester1 2005,p05.

2 نظرية النمو الداخلي: (نظرية النمو الجديدة) ظهرت هذه النظرية منتصف الثمانينات وتركز في تفسرها للنمو الاقتصادي على مجموعة من المتغيرات أثر الخبرة النشاطات الحكومية، ورأس المال البشري.

إن المرحلة الأولى في نظريات النمو الجديدة ابتدأت بدراسات رومر Romer، ففي عام 1986 أعطى : رومر نفسا جديد للنظرية النيوكلاسيكية عندما قام بدراسة أثر الخبرة على الانتاجية، مفترضا إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن فتوصل إلى أن التعلم وكذا البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض.

كما توصل لوكاس Lucas سنة 1988 إلى الأثر الإيجابي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي. وفي عام 1990 قدم بارو Barro نموذجه الذي يفترض وجود وفرات خارجية متناسبة مع تكوين رأس المال البشري.

و تتسم هذه النظرية بالانتقائية، أي أنها تختلف وتتفق مع النظريات السابقة للنمو الاقتصادي، وكما سبق الاشارة أن هذه النظريات تعطي أهمية كبيرة لتكوين رأس المال البشري من تعليم وتكوين وتدريب وبحث وتطوير، كما تركز على القطاع العام في قيادة النمو الاقتصادي.

شكل (3) :مراحل النمو لروستو: يمثل المراحل الخمس (المجتمع التقليدي وصولاً للاستهلاك الوفير)

نظرية مراحل النمو الاقتصادي عند روستو

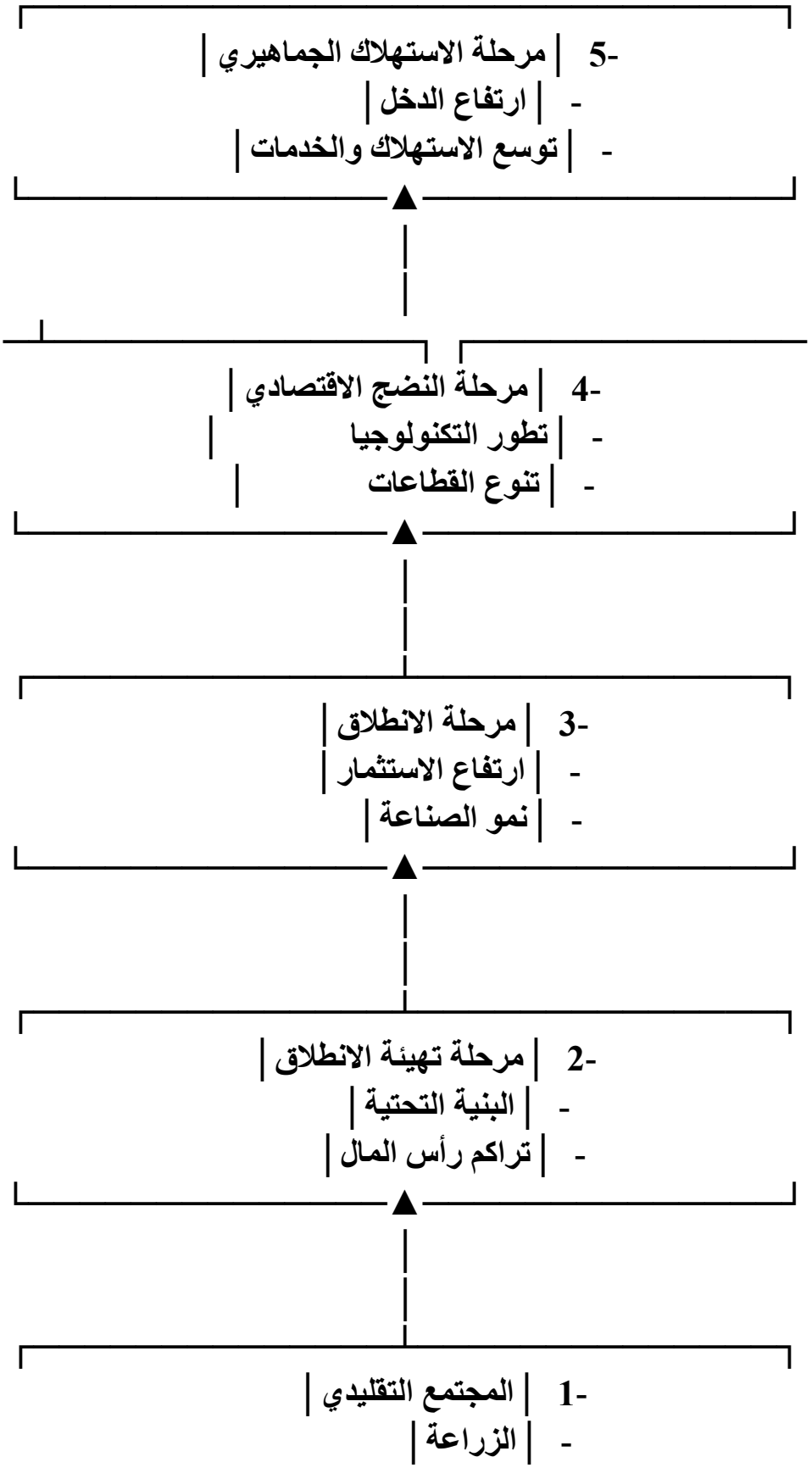

- | ضعف التكنولوجيا |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : Rostow, W. W. (1960). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge University Press

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريعية

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :إن اختلاف معدلات النمو من دولة إلى أخرى وحتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه من الناحية الكمية والنوعية، فمن الناحية الكمية كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كان تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وعدد السكان بنفس النسبة فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير. وأما من الناحية النوعية فتؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال:[33]

مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع.

نسبة التعليم المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال. درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.

وقد أبرز لوكاس في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم و الرقي.

ثانيا : كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية (وفرة المعادن والمياه خصوبة التربة..... على النمو الاقتصادي على قدرة الموارد البشرية لاستغلالها لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد.

ومن الملاحظ أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية ليست ثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة وذلك باكتشاف آبار نفط مثلا وبالتالي تؤدي إلى زيادة النمو

[33] حربي محمد موسى عريقات مبادئ الاقتصاد) التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الاردن، ط1، 2006، ص 280.

الاقتصادي، أو يكون العكس وذلك بنضوب الموارد الطبيعية وبالتالي يكون لها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
كما تجدر الاشارة إلى أن نقص الموارد الطبيعية قد لا يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، فاليابان مثلا ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية.

ثالثا: تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كادخار لكي يتم استثماره، فالادخار هو تضحية بالاستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل والمكائن ، طرق المواصلات، المدارس والجامعات..... حتى ينمو الدخل الوطني في المستقبل.
وتوجد عدة عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال منها :
أ- الظروف الاقتصادية معدل التضخم معدل سعر الفائدة ، السياسات الحكومية.
ب توقعات الأرباح.
وبصفة عامة يتكون رأس المال عن طريق التضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري، أي أن كلفة النمو بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به من أجل الادخار لتراكم رأس المال .

رابعا : التقدم التكنولوجي:[34]

يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي. ويتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على منتجات محسنة أو المزيد من الانتاج 92 ، وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي.
وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر تقدما تحولها نحو الصناعات المتطورة، هذا بالإضافة إلى الاستشارات الفنية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات.
ويعتبر سام ولسون عناصر النمو الاقتصادي سابقة الذكر (الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا) بمثابة عجلات التقدم الأربعة التي تختلف من بلد لآخر، وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فاعلية.

[34] بول سام ولسون واخرون الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 567.

بالإضافة العوامل الأربعة السابقة يحتاج النمو الاقتصادي إلى عوامل شجعة، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، وكذا نظام ضريبي يساعد ولا يعيق الاستثمارات الجديدة ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، بالإضافة إلى استقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي" .بعد التطرق إلى عوامل النمو الاقتصادي سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مختلف نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك الاستراتيجيات مباشرة إنما يتطلب الأمر استيعابها و تطويعها بما يخدم مصالح الدول المختلفة.

الشكل (4): النموذج الهيكلي لقنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

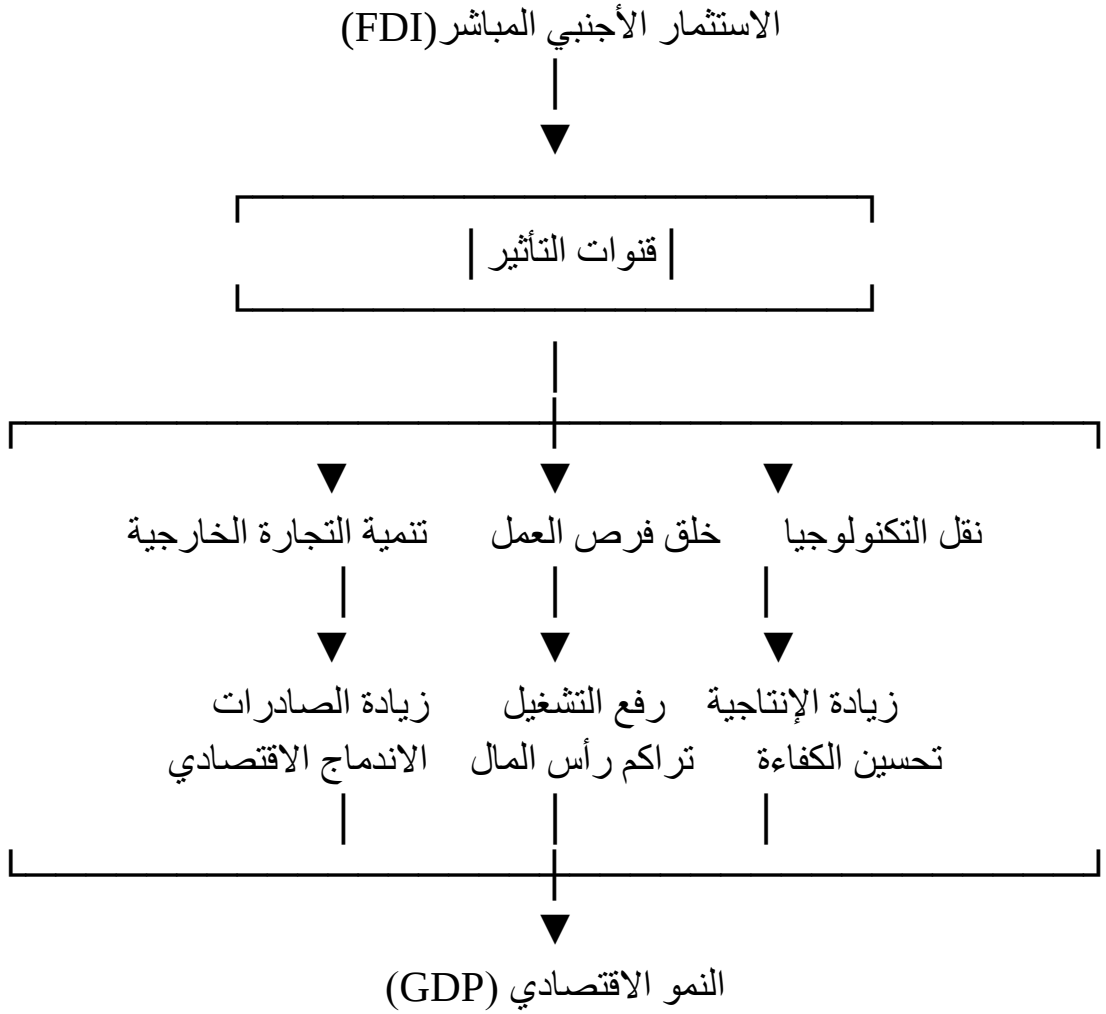

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

من أهم المصادر التمويلية لتمويل اقتصاديات الدول النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن هذه الأخيرة تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، وبفضل

احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية.

المطلب الأول: قنوات تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

من حيث عوائد التقدم التكنولوجي

أولا: مفهوم التكنولوجيا

التكنولوجيا عي ذلك الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده، وأشار Ghura عام 1997، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي .[35]

ثانيا : قنوات نقل التكنولوجيا

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان، وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات، وهناك عدة طرق يتم من خلال هذا الانتقال أهمها:

أ. الواردات من السلع الوسيطية والرأس مالية.

ب الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

ت. اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا.

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية، وبالتالي توسع انتشار التكنولوجيا.

ثالثا: عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى البلدان النامية جاهدة على تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة له، فالشركات الأجنبية تجلب التكنولوجيا الحديثة من أجل تحفيز الشركات المحلية الراغبة في المحافظة على حصتها السوقية والصمود أمام الشركات الأجنبية التي تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة، وتتمكن الشركات المحلية من تحقيق ما تصبو إليه عن طريق تطوير أساليب الإنتاج المحلي.

وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الايجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمه:

---

[35] GHURA, Private Investment and Endogenous Growth, Evidence from Cameroon, Working paper,Washington, 1997, P 5.

أ.دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج، في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.
ب. توفير وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة.
ت. وضع قوانين وتشريعات خاصة، والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

من حيث العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة، نذكر منها فيما يلي:
أ. خلق علاقة التكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
ب. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.[36]
ت. إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب عمل إضافية، إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفؤة يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يحد من فرض استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.

من حيث تطوير التجارة الخارجية

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية فيتم استيرادها من الخارج، وهذا يكسب التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات.[37]

---

[36] عبد السلام أبو احف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 147.

[37] يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر 2010، ص 111

وهنا تجدر الإشارة إلى التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر

أولا: الأثر المباشر

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود للتصدير نحو الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: الأثر غير المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية

بالاستفادة منها :

أ. نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

ب. تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية، وهذا في إطار المشروعات المشتركة لان الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة فيكون التأثير إيجابا على المنتجات النهائية، فقد تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدول المضيفة.

من حيث الاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتاج الإجمالي، ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة

الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث أن : [38]

I = Ia + If

I: الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف

I a : الاستثمار المحلي في الدول المضيفة

If :الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم، نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: أثر الإحلال

يحدث ذلك حسب فكرة " شومبيتر " في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها، والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة مهارات إدارية قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فان الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الأجنبية، الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة، ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية، مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية، وحسب " CAVES" فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للمستثمر المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: أثر التكاملية

حسب شومبيتر الشركات متعددة الجنيات تملك تكنولوجيا متقدمة، والشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر

---

[38] معاذ صغير، تقدير دالة النمو في الجزائردراسة تحليلية قياسية للفترة 2011-1990(، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر(، ،2013 ص ،55 .

التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة، وتتأرجح بين جوانب إيجابية تدعم النمو وجوانب سلبية قد تؤدي إلى التبعية أو استنزاف الموارد، وذلك على النحو التالي:

اولا : الآثار الإيجابية

- **نقل التكنولوجيا والمعرفة:** يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر قناة رئيسية لنقل التكنولوجيا الحديثة والمعارف الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية إلى الدول المضيفة[39]

. كما يساهم في رفع كفاءة الشركات المحلية من خلال المنافسة التي تجبرها على تطوير أساليبها الإنتاجية

- **توفير التمويل وسد فجوة الادخار:** يمثل مصدراً مهماً لتمويل الاستثمارات، خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في المدخرات المحلية والتمويل اللازم للمشاريع التنموية[40]
- **خلق فرص العمل:** يساهم الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، مما يساعد في الحد من مشكلة البطالة. فعلى سبيل المثال، ساهمت الفروع الأجنبية في الصين في خلق ملايين فرص العمل
- **تنويع وزيادة الصادرات:** تمتلك الشركات الأجنبية قنوات توزيع وتسويق دولية تساعد الدول المضيفة على الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات[41]
- **دعم التراكم الرأسمالي والنمو:** يؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى زيادة إجمالي الاستثمار في الدولة، مما ينعكس إيجاباً على الناتج الداخلي الخام ويرفع معدلات النمو الاقتصادي

.

ثانيا : الآثار السلبية

- **أثر الإحلال (المزاحمة)**: قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زوال الشركات المحلية التي لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية ذات التكنولوجيا المتقدمة والعلامات

[39] خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص 72

[40] خيالي خيرة نفسه ص54

[41] خيالي خيرة نفسه ص 78-80

التجارية القوية كما أن لجوء المستثمر الأجنبي للاقتراض من السوق المحلية قد يقلل من التمويل المتاح للمستثمرين الوطنيين[42]

- **تحويل الأرباح إلى الخارج:** تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى بلدها الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة، مما قد يشكل استنزافاً للموارد والعملة الصعبة. في الجزائر مثلاً، فاقت قيمة الأرباح المحولة بين عامي 2005 و2012 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة[43]
- **التبعية والسيطرة الاقتصادية:** تزايد رؤوس الأموال الأجنبية قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على قطاعات حيوية، مما يسبب تبعية اقتصادية وقد يترتب عليه ضغوط سياسية تؤثر على سيادة الدولة المضيفة[44]
- **محدودية خلق الوظائف:** في حال استخدام المشاريع الأجنبية لأساليب إنتاج كثيفة رأس المال (تعتمد على الآلات أكثر من اليد العاملة)، فإن قدرتها على استيعاب البطالة المحلية تصبح محدودة[45]
- **خلق طبقية اجتماعية:** قد تمنح الشركات الأجنبية أجوراً مرتفعة جداً مقارنة بالشركات الوطنية، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدخول وخلق نوع من الطبقية الاجتماعية[46]
- **عدم ملاءمة التكنولوجيا:** أحياناً تكون التكنولوجيا المنقولة غير متوافقة مع ظروف أو احتياجات الدول النامية، أو قد يمتنع المستثمر عن بناء قاعدة تكنولوجية وطنية حقيقية في الدولة المضيفة[47]

المطلب الثالث: محددات فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصاد

إن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ليست مضمونة بمجرد تدفق رؤوس الأموال، بل تتوقف على مجموعة من المحددات والشروط الهيكلية والبيئية في الدولة المضيفة.

1. **جودة الحوكمة والمحيط المؤسساتي**

تُعد الحوكمة شرطاً أساسياً لضمان تحويل تدفقات الاستثمار إلى نمو حقيقي ومستدام

[42] خيالي خيرة نفسه ص74-75
[43] خيالي خيرة نفسه ص138
[44] خيالي خيرة نفسه ص24
[45] خيالي خيرة نفسه ص135
[46] خيالي خيرة نفسه ص94
[47] خيالي خيرة نفسه ص55

- **الاستقرار السياسي والأمني :**يُعتبر الاستقرار حجر الزاوية لضمان استمرارية المشاريع وحماية حقوق المستثمرين من المخاطر غير التجارية كالنزاعات[48]
- **سيادة القانون ومكافحة الفساد :**يؤثر الفساد سلباً على فعالية الاستثمار لأنه يزيد من تكاليف المعاملات ويقلل من شفافية القرارات الاقتصادية. وتؤكد الدراسات أن الدول التي تتمتع بجودة تنظيمية وتشريعات واضحة تحقق معدلات نمو أعلى ناتجة عن الاستثمار [49]
- **كفاءة الإدارة والبيروقراطية :**إن سهولة الحصول على التراخيص والبعد عن التعقيدات الإدارية (نظام الشباك الوحيد مثلاً) يرفع من إنتاجية الاستثمارات الأجنبية [50]

2. **القدرة الاستيعابية وتطوير المورد البشري**

لا تتحقق الفائدة من الاستثمار الأجنبي إلا إذا امتلكت الدولة المضيفة "قدرة استيعابية (Absorptive Capacity) "تمكنها من استغلال المزايا التي يجلبها

- **العمالة الماهرة :**إن توفر عنصر بشري مؤهل تقنياً وعلمياً يسهل عملية **نقل التكنولوجيا** والمهارات التنظيمية من الشركات الأجنبية إلى النسيج الاقتصادي المحلي[51]
- **التراكم الرأسمالي المعرفي :**الاستثمار في التعليم والتدريب المهني هو ما يسمح بحدوث "العدوى التكنولوجية (Technology Spillover) "التي ترفع من الكفاءة الإنتاجية الكلية

3. **الاستقرار الماكرو-اقتصادي والسياسات المالية**

تحتاج الاستثمارات إلى بيئة اقتصادية كلية مستقرة لتتمكن من التنبؤ بالعوائد والتخطيط طويل الأمد

- **استقرار سعر الصرف والتضخم :**يؤدي تذبذب سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل أرباح المستثمرين وزيادة درجة عدم اليقين، مما يقلل من حافز التوسع والنمو
- **مرونة السياسات الضريبية والجمركية :**تساهم الحوافز والامتيازات المالية المدروسة في جذب استثمارات نوعية، بشرط ألا تؤدي لضياع الموارد القومية للدولة المضيفة [52]

---

[48]آمال إسماعيل جالوس، "أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الإسكوا خلال الفترة (1995-2021) باستخدام نموذج – ARDL باستخدام البيانات ذات البانل"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 46، العدد 3، يونيو 2026، ص 130.

[49]خيالي خيرة نفسه ص26

[50]شريط كمال ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، إشراف الأستاذ الدكتور شبايكي سعدان، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013-2014، ص 4.

[51]خيالي خيرة نفسه ص55

[52] onald K. S. Wakyereza, *The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda*, PhD Thesis, Victoria University, Melbourne, Australia, 2014, pp. 116–246

4. **التوزيع القطاعي والروابط مع الاقتصاد المحلي**

تتوقف فعالية الاستثمار على مدى اندماجه في القطاعات الإنتاجية المتنوعة **تجنب الريع النفطي :**في حالة الجزائر، أدى تمركز الاستثمارات في قطاع **المحروقات**)أكثر من 50%) إلى الحد من أثرها على النمو الكلي، لكونه قطاعاً معزولاً لا يخلق روابط إنتاجية قوية مع باقي القطاعات[53]

- **أثر التكامل مقابل الإحلال :**يكون الاستثمار فعالاً عندما يؤدي لـ **"التكامل "**مع الاستثمار المحلي (Crowding-in) عبر فتح أسواق جديدة وتوفير مدخالت إنتاج متطورة، وليس عندما يؤدي لـ **"الإحلال "**والقضاء على الشركات المحلية الضعيفة تكنولوجياً [54]

5. **جودة البنية التحتية والمنشآت القاعدية**

تعتبر البنية التحتية (طرق، مطارات، اتصالات، موانئ) عاملاً حاسماً في تقليل تكاليف النقل والإنتاج، مما يرفع من تنافسية الاستثمارات الأجنبية ويزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي [55]

6. **الشفافية وحماية الملكية الفكرية**

تفضل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة ذات الكثافة التكنولوجية العالية، الاستثمار في دول توفر حماية قانونية صارمة لـ **حقوق الملكية الفكرية** وبراءات الاختراع، لضمان عدم تسرب معارفها الفنية دون مقابل عادل[56]

[53]أطروحة خيالي خيرة نفسه ص 142
[54]أطروحة جباري شوقي نفسه ص 111-112
[55]أطروحة جباري شوقي نفسه ص 25 و59
[56]أطروحة جباري شوقي نفسه ص28

الفصل الثاني

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2025–1995)

المبحث الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: تطور حجم وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1995–2025)

1- التطور التاريخي والمسار التشريعي (1990–2012)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تذبذباً حاداً يعكس الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد؛ فخلال فترة التسعينيات، غابت هذه الاستثمارات بشكل شبه كامل نتيجة حالة عدم الاستقرار الأمني "العشرية السوداء"، باستثناء قطاع المحروقات الذي حافظ على الحد الأدنى من عقود الشراكة. ومع مطلع الألفية الثانية، بدأت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بالعودة التدريجية للاستقرار وتبني إصلاحات اقتصادية عميقة، كان أبرزها صدور قانون الاستثمار لعام 2001 الذي مهد الطريق لاستقطاب رؤوس أموال أجنبية خارج قطاع الطاقة بلغت التدفقات ذروتها التاريخية في عام 2009 لتصل إلى حوالي **2.746 مليار دولار**، مما جعل الجزائر آنذاك ضمن أكثر خمس دول إفريقية جذباً للاستثمار إلا أن هذا المنحى التصاعدي تراجع بشكل ملحوظ في عام 2012 ليصل إلى **1.484 مليار دولار**، وهو ما تعزوه المصادر إلى فرض قيود قانونية جديدة، أهمها "قاعدة 49/51" التي تلزم المستثمر الأجنبي بشريك محلي، بالإضافة إلى فرض نظام الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع

2- هيكل الاستثمار (التوزيع القطاعي والجغرافي)

يتميز هيكل الاستثمار الأجنبي في الجزائر بتركيز شديد وغير متوازن، حيث يستحوذ **قطاع المحروقات** (لصناعات الاستخراجية) على نصيب الأسد بنسبة تفوق **50%** من إجمالي المبالغ المستثمرة، نظراً للإمكانيات الطاقوية الكبيرة التي تجعل الجزائر سوقاً مغرية لكبرى شركات الطاقة العالمية مثل "بريتيش بتروليوم" و"توتال". ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة (بما في ذلك الصيدلة وتحلية مياه البحر) وقطاع الخدمات بنسبة تقارب **23.65%**، تليها قطاعات البناء والأشغال العمومية. وفي المقابل، يلاحظ ضعف شديد في تدفق الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية للتنويع الاقتصادي مثل الفلاحة والصحة، والتي لا تتعدى نسبة المشاريع فيها **1%** ، أما من الناحية الجغرافية، فتظل **دول الاتحاد الأوروبي** خاصة (فرنسا وإسبانيا) الشريك الاستثماري الأول للجزائر من حيث عدد المشاريع، تليها الدول العربية بقيادة مصر التي تحتل صدارة المستثمرين العرب، ثم دول آسيوية وأمريكية بنسب أقل [57]

3 - الإطار المؤسساتي ومناخ الأعمال

عملت الجزائر على تطوير إطار قانوني ومؤسساتي يهدف إلى تحسين جاذبية بيئة الأعمال، حيث أنشأت **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)** لتكون "شباكاً وحيداً" يسهل الإجراءات الإدارية ويمنح حوافز ضريبية وجمركية معتبرة للمستثمرين في مراحل الإنجاز والاستغلال. كما أبرمت الدولة أكثر من **55 اتفاقية دولية** لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة والصين وألمانيا، لضمان حقوق المستثمرين في تحويل الأرباح وحمايتهم من إجراءات نزع الملكية. وبالرغم من هذه الترسانة

[57] شوقي جباري، *اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر وسنغافورة (1990-2018)*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 ، الجزائر،2022، ص. 87.

القانونية، تشير المصادر إلى أن مناخ الاستثمار لا يزال يعاني من "عدم استقرار" ناتج عن التغييرات المتكررة في القوانين وغموض بعض النصوص التشريعية التي تخضع لتأويلات إدارية مختلفة وهذا الوضع أدى إلى تراجع ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية مثل مؤشر "سهولة أداء الأعمال" و"جاذبية الاستثمار"، حيث احتلت مراتب متأخرة مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب

4. - أبرز المعوقات والتحديات الميدانية

تواجه تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر جملة من العوائق الهيكلية التي تحد من فاعليتها، وعلى رأسها **البيروقراطية الإدارية** وتعقيد الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقار الصناعي، والتي قد تستغرق أحياناً سنة كاملة للحصول على قرار الاستغال. كما يمثل "نقص التمويل" عائقاً جوهرياً، حيث يصعب على المستثمرين الأجانب الحصول على قروض بنكية محلية في ظل منظومة مصرفية لا تزال بعيدة عن المعايير الدولية تضاف إلى ذلك قيود قاعدة الشراكة (49/51) التي يراها الكثير من الأجانب قيداً على حرية التسيير والتحكم في التكنولوجيا . كما تشير المصادر إلى تحديات أخرى تتعلق بضعف البنية التحتية في بعض المواقع، ونقص الشفافية، وانتشار ظاهرة الرشوة والفساد الإداري، فضلاً عن عدم توفر يد عاملة مؤهلة تأهيلاً عالياً يتماشى مع متطلبات المشاريع التكنولوجية الكبرى. كل هذه العوامل مجتمعة شكلت "حجر عثرة" أمام رغبة المستثمرين في الدخول إلى السوق الجزائرية بعيداً عن قطاع الطاقة المضمون

5. - تحليل الأثر الاقتصادي (النمو والتشغيل)

تجمع الدراسات القياسية الواردة في المصادر على أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ظل **ضعيفاً أو محدوداً** في الأجل الطويل؛ والسبب الرئيسي هو تمركز هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات "الريعي" الذي لا يرتبط بعلاقات تكاملية قوية مع باقي القطاعات الإنتاجية المحلية وفيما يخص التوظيف، كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق مناصب الشغل متواضعة جداً، حيث وفر **14.36%** فقط من إجمالي الوظائف مقارنة بالاستثمار المحلي (في الفترة بين 2002-2012)، لأن المشاريع الأجنبية الكبرى تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال ولا تتطلب عمالة كبيرة. الأخطر من ذلك هو الأثر السلبي على ميزان المدفوعات، حيث لاحظت المصادر أن **الأرباح المحولة للخارج** من طرف الشركات متعددة الجنسيات فاقت في بعض السنوات حجم التدفقات الداخلة، مما شكل استنزافاً للمدخرات الوطنية والعملة الصعبة وبناءً عليه، تخلص المصادر إلى أن الجزائر لم تستفد بشكل حقيقي من "العدوى التكنولوجية" أو زيادة الإنتاجية التي يفترض أن يصاحبها الاستثمار الأجنبي [58]

[58] شوقي جباري نفسه ص 143 -149

شكل (5) : رسم بياني (منحنى) يوضح تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي من 1995 إلى 2024

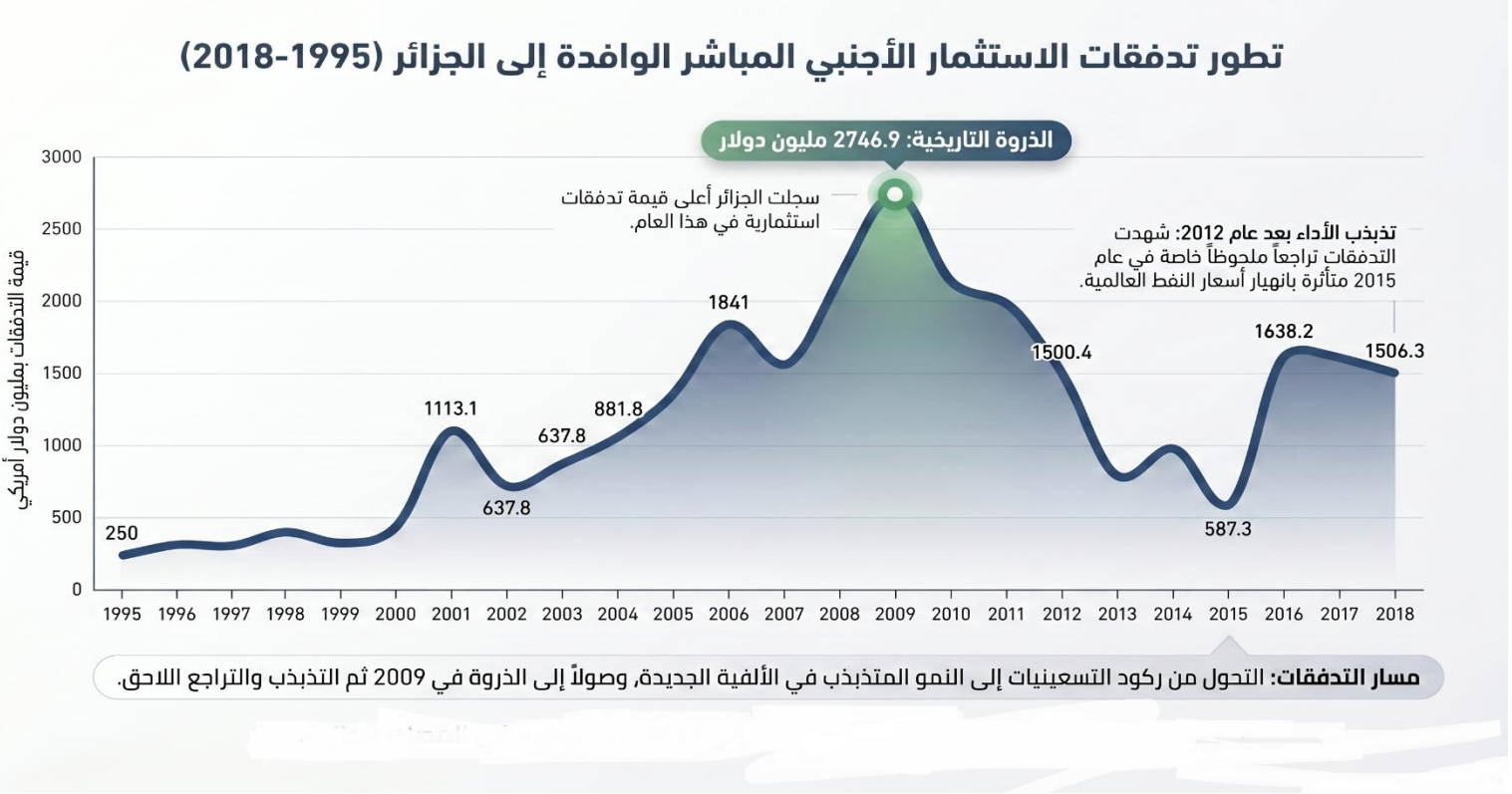

المصدر World Economic Forum : ، نقلاً عن : جباري شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 182 (الشكل رقم 29: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(1990-2018).

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

يستحوذ **قطاع الصناعة** في الجزائر على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتجاوز **50%** من إجمالي المبالغ المستثمرة، حيث بلغت القيم المالية في بعض فترات الدراسة أكثر من **599.2 مليار دينار جزائري**[59].

ويعتبر قطاع **المحروقات** (الصناعات الاستخراجية) هو المحرك الأساسي لهذه التدفقات نظراً للمؤهلات الطاقوية الضخمة التي تمتلكها البلاد، مما جعل الجزائر سوقاً مغرية لكبرى شركات الطاقة العالمية مثل "بريتيش بتروليوم" البريطانية و"توتال" الفرنسية و"ريبسول" الإسبانية و"شل" كما امتد هذا التمركز ليشمل مجالات صناعية حيوية أخرى كالصناعات الصيدلانية من خلال شراكات استراتيجية بين مجمع "صيدال" وشركات عالمية مثل "فايزر" الأمريكية وشركات سعودية، بالإضافة إلى مشاريع كبرى في مجال **تحلية مياه البحر** التي استقطبت كونسورتيومات إسبانية وبريطانية لإنتاج كميات ضخمة من المياه الصالحة للشرب وتلبية الاحتياجات الوطنية

يأتي **قطاع الخدمات** في المرتبة الثانية من حيث الأهمية المالية بنسبة مساهمة بلغت حوالي **23.65%**، مما يعكس توجه المستثمرين نحو الأنشطة ذات المردودية السريعة والفرص المتاحة في السوق المحلي

[59] خيالي خيرية نفسه صفحات 102 - 142

الجزائري. أما من حيث عدد المشاريع المنجزة (وليس القيمة)، فقد سجل قطاع **النقل** حضوراً قوياً بنسبة وصلت إلى **46.28%** من إجمالي المشاريع المسجلة، يليه قطاع **البناء والأشغال العمومية** بنسبة **17.44%** والذي ساهم بشكل فعال في خلق مناصب الشغل في مرحلة البناء . وفي المقابل، تظهر الإحصائيات ضعفاً كبيراً في تدفق الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية لتحقيق التنوع الاقتصادي والأمن الغذائي؛ حيث لم تتجاوز نسبة المشاريع في قطاعي **الفلاحة والصحة** حوالي **1%** لكل منهما، وهو ما يمثل خللاً هيكلياً يحرم الاقتصاد من القيمة المضافة لهذه المجالات الاستراتيجية رغم أهميتها البالغة .

الجدول رقم (2) المشاريع الاستثمارية الاجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 -2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1342	%2.12	260750	%1.82	55240	%4.49
البناء والأشغال العمومية	11031	%17.44	1331679	%9.31	242428	%19.68
الصناعة	12698	%20.08	8373763	%58.56	538558	%43.73
الصحة	1093	%1.73	221383	%1.55	25968	%2.11
النقل	29267	%46.28	1164966	%8.15	158780	%12.89
السياحة	1266	%2.00	1228830	%8.59	77158	%6.26
الخدمات	6531	%10.33	1272057	%88.9	125014	%10.15
التجارة	2	%0.00	10914	%0.08	4100	%0.33
الإتصالات	5	%0.01	436322	%3.05	4348	%0.35
المجموع	63235	%100	14300644	100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017, consulté le 03/03/2026

ثانياً: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

على الصعيد الجغرافي، تبرز **الولايات المتحدة الأمريكية** كأهم مستثمر أجنبي في الجزائر من حيث الحجم المالي التراكمي للتدفقات، حيث بلغت قيمة استثماراتها ما يقارب **3.487 مليار دولار** خلال الفترة (2001-2010)، متركزة بشكل أساسي في قطاع الطاقة والتكنولوجيا المتطورة .وتليها **دول الاتحاد الأوروبي** التي حافظت على علاقات شراكة تقليدية قوية، حيث تصدرت **فرنسا** قائمة المستثمرين الأوروبيين بإجمالي **1.743 مليار دولار**، تليها **إسبانيا** بمبلغ **1.531 مليار دولار**، ثم إيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا . وقد

ساهمت الاستثمارات الأوروبية بشكل محوري في الجانب الاجتماعي؛ حيث أنجزت لوحدها قرابة **38%** من إجمالي المشاريع الأجنبية، مما مكنها من توفير حوالي **44%** من إجمالي مناصب الشغل التي خلقتها الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في مختلف التخصصات .

أثبتت **الاستثمارات العربية** حضوراً لافتاً في المشهد الاستثماري الجزائري، خاصة في القطاعات غير النفطية، حيث تأتي **جمهورية مصر العربية** في الصدارة بإجمالي تدفقات بلغت **1.308 مليار دولار**، تليها **المملكة العربية السعودية** بنحو 893 مليون دولار، ثم **الإمارات العربية المتحدة والكويت** وتمثل هذه الاستثمارات العربية حوالي **21.25%** من عدد المشاريع الأجنبية المنجزة، وقد لعبت دوراً مهماً في امتصاص البطالة بنسبة وصلت إلى **19.33%** من إجمالي التوظيف الأجنبي المستحدث

. وفي المرتبة الثالثة، تأتي **الاستثمارات الآسيوية** (بقيادة الصين واليابان) بنسبة **9.25%** من عدد المشاريع، مع وجود محاولات لتنويع الشركاء لتشمل دولاً من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأستراليا، وإن ظلت هذه الأخيرة بمساهمات محدودة جداً مقارنة بالمثلث التقليدي المسيطر (أمريكا، أوروبا، العرب)[60]

الجدول رقم (3) التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	مناصب الشغل
اوروبا	**472**	**1148208**	**78415**
الاتحاد الاوروبي	**332**	**666499**	**44646**
آسيا	**114**	**169732**	**11761**
أمريكا	**18**	**68813**	**3737**
الدول العربية	**262**	**1057257**	**34462**
إفريقيا	**6**	**39686**	**609**
أستراليا	**1**	**2974**	**264**
متعدد الجنسيات	**28**	**33160**	**4335**
المجموع	**1233**	**3186329**	**178229**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017, consulté le 03/03/2026

[60] خيالي خيرية نفسه صفحة 102

• المطلب الثالث: تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعد تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر موضوعاً محوريا في الدراسات الاقتصادية، حيث سعت الدولة منذ مطلع التسعينيات إلى صياغة بيئة تشريعية ومؤسساتية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنويع الاقتصاد الوطني، ويمكن وصف هذه السياسات وتقييمها من خلال المحاور التالية:

1 الإطار التشريعي والمؤسساتي (التحول نحو اقتصاد السوق)

بدأت الجزائر مساراً إصلاحياً عميقاً يهدف إلى تهيئة المناخ القانوني للاستثمارات، انطلق فعلياً بـ **قانون النقد والقرض (90-10)** الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وضمن حق تحويل الأرباح . تبع ذلك **الأمر 01-03** الصادر عام 2001، الذي أحدث نقلة نوعية من خلال إنشاء **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)** لتكون "شباكاً وحيداً" يسهل الإجراءات الإدارية، و**المجلس الوطني للاستثمار (CNI)** المكلف برسم الإستراتيجيات الكبرى وصولاً إلى **قانون الاستثمار 09-16** الذي ركز على تشجيع الاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة والخالقة لمناصب الشغل، مع محاولة مواءمة القوانين الوطنية مع التحولات الاقتصادية العالمية [61]

2 نظام الحوافز والامتيازات الجبائية والجمركية

تعتمد السياسة الجزائرية على "النظام التحفيزي" كأداة رئيسية للجذب، حيث يتم منح مزايا سخية للمستثمرين تقسم إلى مرحلتين:

- **مرحلة الإنجاز:** تشمل الإعفاء من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، بالإضافة إلى تخفيض حقوق نقل الملكية العقارية
- **مرحلة الاستغلال:** تمتد من 3 إلى 10 سنوات (خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا)، وتشمل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP)، مما يهدف إلى تقليل التكاليف التشغيلية للمشاريع في بداياتها [62]

3 الضمانات الممنوحة والالتزامات الدولية

لرفع مستوى الثقة لدى المستثمر الأجنبي، أقرت الجزائر مجموعة من الضمانات القانونية، أهمها **ضمان التحويل الحر لرأس المال المستثمر وعائداته** بالعملة الصعبة عبر بنك الجزائر. كما انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الدولي عبر توقيع أكثر من **55 اتفاقية ثنائية** لحماية الاستثمارات مع دول كبرى، والانضمام

---

[61] هارون بشير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990–2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2022، ص 84

[62] القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 2022، المواد 24-33 المتعلقة بالمزايا والتحفيزات الاستثمارية. القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 2022، المواد 24-33 المتعلقة بالمزايا والتحفيزات الاستثمارية.

لاتفاقيات متعددة الأطراف مثل **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)**، وقبول مبدأ **التحكيم الدولي** لتسوية النزاعات، مما يوفر حماية قانونية ضد المخاطر غير التجارية مثل المصادرة أو نزع الملكية

4 تقييم السياسات بناء على المؤشرات الدولية (فجوة الواقع)

رغم الجهود التشريعية، يظهر تقييم هذه السياسات عبر التقارير الدولية وجود فجوة بين "النصوص" و"التطبيق الميداني":

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business):** سجل تراجعاً ملحوظاً (المرتبة 166 في 2018)، بسبب تعقيدات استخراج تراخيص البناء، صعوبة الحصول على الائتمان، وطول إجراءات بدء النشاط التجاري
- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** تُصنف الجزائر في مراتب متأخرة (172 عالمياً في 2018)، مما يعكس ضعفاً في الحرية المالية وحماية الملكية الفكرية
- **مؤشر الشفافية والفساد:** تظهر التقارير أن انتشار البيروقراطية ونقص الشفافية الإدارية يمثلان عائقاً جوهرياً يحد من فاعلية الحوافز الممنوحة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 112 عالمياً في عام 2017 [63]

5 المعوقات الهيكلية التي حدت من نجاح السياسات

أجمعت المصادر على أن سياسات الجذب واجهت عوائق حالت دون استقطاب تدفقات كبرى خارج قطاع الطاقة:

- **قاعدة الشراكة (49/51):** التي فرضت وجود شريك محلي بأغلبية رأس المال، وهو ما اعتبره المستثمرون الأجانب تقييداً لحرية التسيير والتحكم التكنولوجي.
- **مشكلة العقار الصناعي:** طول المدة الزمنية للحصول على الأراضي الصناعية والتي قد تصل إلى سنة كاملة
- **تذبذب المنظومة القانونية:** التغييرات المتكررة في قوانين المالية واللوائح المنظمة تسببت في حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين المؤسساتيين

إن سياسة جذب الاستثمار في الجزائر هي سياسة "وصفية محفزة" في نصوصها، لكنها "مقيدة" في ممارساتها الإدارية والميدانية. وقد أدى التركيز على قطاع المحروقات إلى جعل الاستثمارات الأجنبية ذات أثر **محدود** على النمو الاقتصادي الكلي وخلق مناصب الشغل (التي لم تتعد مساهمتها 14.36% مقارنة بالاستثمار المحلي) [64]

[63] هارون بشيرنفسه ص 141 - 142

[64] هارون بشير نفسه ص148-150

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

• المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو

أولاً: المراحل التاريخية لتطور الناتج المحلي الإجمالي

- **مرحلة الركود والتعديل الهيكلي (1990–1999):** اتسمت هذه الفترة بوضع اقتصادي متأزم نتيجة غياب الاستقرار الأمني والسياسي (العشرية السوداء)، مما انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي . سجلت الجزائر خلال هذه المرحلة معدلات نمو سالبة في سنوات عديدة، منها

* **1%** عام 1988،

2.1% *عام 1993

1.2% *عام 1994

ونتيجة لثقل المديونية الخارجية التي أرهقت كاهل الدولة، خضعت الجزائر لبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين(.

- **مرحلة الطفرة المالية والانتعاش (2000–2014):** شهدت هذه الفترة تحولاً جذرياً مدفوعاً باستعادة الاستقرار السياسي والارتفاع التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية. أطلقت الدولة برامج استثمارات عمومية ضخمة لتحريك عجلة النمو، منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قدره **525 مليار دج**، والبرنامج التكميلي (2005-2009) بمبلغ **4203 مليار دج**، وصولاً لبرنامج توطيد النمو (2010-2014) بمبلغ قياسي قدره **21214 مليار دج**. بلغت معدلات النمو ذروتها في عام 2003 بنسبة **6.9%**، وهو ما عززته الظروف المناخية الجغرافية التي أدت لنمو القطاع الزراعي بنسبة **19.7%** في ذلك العام[65]
- **مرحلة الصدمة النفطية والانكماش (2015–2019):** كشفت هذه المرحلة عن "هشاشة" الاقتصاد المرتبط بالموقع الجغرافي للموارد الطبيعية؛ فمع انهيار أسعار النفط عام 2014، تراجعت معدلات النمو وظهر عجز مستمر في الموازنة العامة. انخفض سعر النفط الجزائري (صحارى بلاند) من مستويات مرتفعة ليصل إلى **52.79 دولار** عام 2015 ثم **44.28 دولار** عام 2016، مما أدى لتحول الميزان التجاري من الفائض إلى عجز كبير قُدر بـ **17.03 مليار دولار** في عام 2015[66]

[65] ممدوح ماجدة و وصاف عتيقة " أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية". المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات يومي 08-09 مارس 2005 جامعة ورقلة، ص 298-300

[66] هارون بشير نفسه ص155

الجدول رقم (4) تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018

السنوات	الصاادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1990	12.88	9.77	3.11	2005	46.002	20.357	25.645
1991	12.44	7.77	4.67	2006	54.613	21.456	33.157
1992	11.51	8.31	3.2	2007	60.163	27.631	32.532
1993	10.41	8.785	1.625	2008	79.298	39.479	39.819
1994	8.892	9.154	0.262-	2009	45.174	39.294	5.880
1995	10.258	10.100	0.158	2010	57.053	40.473	16.580
1996	13.25	9.090	4.160	2011	73.489	47.247	26.242
1997	13.894	8.688	5.206	2012	71.866	50.378	21.488
1998	10.209	9.400	0.809	2013	64.974	55.028	9.946
1999	12.525	9.162	3.363	2014	60.061	58.580	1.481
2000	22.031	9.171	12.860	2015	34.668	51.702	17.034-
2001	19.133	9.940	9.193	2016	30.026	47.089	17.063-
2002	18.799	11.969	6.830	2017	35.191	46.059	10.868-
2003	23.163	12.380	10.783	2018	41.797	46.797	4.474-
2004	31.304	18.169	13.135				

المصدر: من اعداد الباحث بشير هارون بالإعتماد على

(https://data.worldbank.org/indicator)

ثانياً: الهيكل القطاعي وارتباطه بالواقع الجغرافي للجزائر

- **هيمنة قطاع المحروقات:** يعكس الناتج المحلي الجزائري الطبيعة الجغرافية للبلاد كخزان للطاقة؛ حيث يساهم قطاع المحروقات (الصناعات الاستخراجية) في المتوسط بنحو **50%** من القيمة المضافة الإجمالية في معظم سنوات الدراسة

. هذا الارتباط يجعل وتيرة النمو "رهينة" للطلب العالمي وصدمات الأسعار، فعند وقوع الأزمة المالية العالمية عام 2009، انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى **38.41%**، وتراجع معدل النمو الكلي إلى **1.6%**

- **ضعف التنويع خارج المحروقات:** تظهر الجداول الإحصائية أن مساهمة الصناعة خارج المحروقات بقيت ضعيفة جداً وتراوحت بين **5% و9%**، بينما تراوحت مساهمة الخدمات والتجارة بين **10% و14%**. وتعزو المصادر هذا الضعف إلى تركيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي بنسبة تفوق **50%**، مقابل إهمال قطاعات جغرافية وحيوية كالفلاحة والصحة التي لم تتجاوز نسبة المشاريع فيها **1%**
- **الموقع الاستراتيجي والتجارة:** يرتبط الميزان التجاري الجزائري ارتباطاً وثيقاً بالدول الأوروبية المستوردة للغاز والنفط، وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع الصادرات الجزائرية لتصل إلى **44.42 مليار دولار** عام 2009 نتيجة انخفاض الطلب من هؤلاء الشركاء الجغرافيين[67]

ثالثاً: تحليل النتائج القياسية (أثر الاستثمار على النمو)

أثبتت نتائج النماذج القياسية (ARDL) وجود اختلال بين حجم الاستثمار والنمو الفعلي في الجزائر:

- **في الأجل القصير:** أظهرت الدراسة أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة ترفع الناتج المحلي بنسبة ضئيلة جداً تقدر بـ **0.013%**، بينما ترتبط الصادرات بعلاقة طردية قوية حيث ترفع الناتج بنسبة **3.38%**
- **في الأجل الطويل:** كانت النتيجة سلبية؛ حيث أظهر النموذج أثراً عكسياً للاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي بـ **0.025%-**. ويُفسر هذا بأن التدفقات الأجنبية تتركز في قطاع ريعي (المحروقات) يستنزف العملة الصعبة عبر تحويل الأرباح للخارج دون خلق روابط إنتاجية مع النسيج الاقتصادي المحلي
- **سرعة التكيف:** بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ **0.45-**، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يصحح انحرافاته ويعود للتوازن بنسبة **45% سنوياً**، لكن هذا التوازن يبقى هشاً بسبب تبعية الجباية البترولية

يظهر من جميع المصادر أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو "كمي ريعي" مرتبط بالمقدرات الجغرافية البترولية للبلاد، وليس نمواً هيكلياً مستداماً

. وقد حاولت الدولة عبر رؤية "الجزائر 2030" وضع نموذج جديد للنمو يهدف لمضاعفة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي والوصول إلى معدل نمو خارج المحروقات بنسبة **6.5%** لتقليل التبعية للموقع الريعي الحالي[68]

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر (الاعتماد على المحروقات)

❖ هيمنة المحروقات على الناتج الداخلي الخام (النمو الريعي)

يُعتبر قطاع المحروقات (الصناعات الاستخراجية) المحرك الفعلي والأساسي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

[67] بشير هارون نفسه ص125

[68] بشير هارون نفسه ص 185

. وتؤكد الإحصائيات (الجدول رقم5) أن هذا القطاع استأثر بنحو **50% من القيمة المضافة الإجمالية** في معظم سنوات الدراسة

جدول (5) الهيكل القطاعي للقيمة المضافة خلال الفترة (2000-2011)

السنوات / هيكلة القيمة المضافة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	10.8	11.93	11.44	11.99	11.88	9.03	8.73	8.81	7.78	11.56	10.46	10.38
الصناعة خارج المحروقات	8.47	9.13	9.25	8.27	7.61	6.49	6.11	5.97	5.55	7.12	6.35	5.86
المحروقات	47.11	41.82	40.51	43.49	45.48	52.09	52.85	50.89	53.45	38.41	43.09	46.37
الأشغال العمومية البترولية	1.25	1.11	1.09	1.02	0.96	0.91	0.87	1.14	0.92	1.17	0.65	0.62
البناء و الأشغال العمومية	8.51	9.28	10.14	9.40	8.99	7.85	8.30	9.11	9.30	12.35	12.31	11.17
النقل والاتصالات	8.04	8.79	9.35	9.08	10.05	10.02	10.12	10.23	9.23	11.25	10.22	9.28
التجارة	12.71	13.79	13.96	12.85	11.90	10.38	9.91	10.74	10.73	14.22	13.90	12.78
الخدمات	3.80	4.11	4.22	3.94	3.59	3.19	3.07	3.08	2.99	3.93	3.7	3.50

المصدر : نشرة الديوان الوطني للإحصائيات حول الحسابات الاقتصادية 2000 - 2011 اللجنة التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية، سبتمبر 2011. من الموقع www.ons.dz المطلع عليه يوم 2026/03/10 على الساعة 21:47

- وصلت مساهمة المحروقات إلى ذروتها في عام 2008 بنسبة **53.45%**[69]
- في المقابل، بقيت مساهمة القطاعات المنتجة الأخرى ضعيفة جداً؛ حيث تراوحت مساهمة **الصناعة خارج المحروقات بين 5% و9%** فقط، ومساهمة الفلاحة حول 10%، مما يشير إلى "تشوه" في الهيكل الإنتاجي يمنع تحقيق نمو متوازن

❖ **الارتباط العضوي بين الصادرات والريع النفطي**

تمثل صادرات المحروقات أكثر من **95% من التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر** حنو الخارج . هذا التركيز الشديد يجعل الميزان التجاري رهينة لأسعار النفط العالمية (صحارى بلاند)؛ فعندما ارتفع سعر البرميل إلى **99.97 دولار** في 2008، حقق الميزان التجاري فائضاً قياسياً قدره **40.6 مليار دولار** وبالمقابل، عند انهيار الأسعار في 2009 إلى **62.25 دولار** نتيجة الأزمة العالمية، انكمش الفائض بشدة ليصل إلى **7.78 مليار دولار** فقط، مما أدى لتراجع حصيلة الصادرات بنسبة **37%** في عام واح[70]

❖ **تبعية الموازنة العامة للجباية البترولية**

[69] خيالي خيرية نفسه صفحة 126
[70] خيالي خيرية نفسه صفحة 136

تُعد **الجباية البترولية** المصدر الأول والأساسي لتمويل نفقات الدولة، حيث تمول ما يقارب **60% من الميزانية العامة**

- ساهمت الطفرة النفطية (2000-2014) في تمويل برامج استثمارات عمومية ضخمة مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (525 مليار دج) والبرنامج التكميلي (4203 مليار دج)
- هذا الاعتماد المفرط خلق حالة من **"الهشاشة المالية"**؛ فمع انخفاض الأسعار في عام 2015 إلى 52.79 دولار، سجلت الموازنة عجزاً مستمراً وبدأ رصيد احتياطيات الصرف في التآكل، حيث انخفض من **191.36 مليار دولار** في 2011 إلى **87.38 مليار دولار** في 2018[71]

❖ **تذبذب معدلات النمو وعدم استقرارها**

يظهر المنحنى البياني (الشكل رقم) أن معدل النمو السنوي في الجزائر يتميز بعدم الاستقرار لكونه يتبع وتيرة قطاع المحروقات

الشكل رقم(6) : تطورمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990- 2018

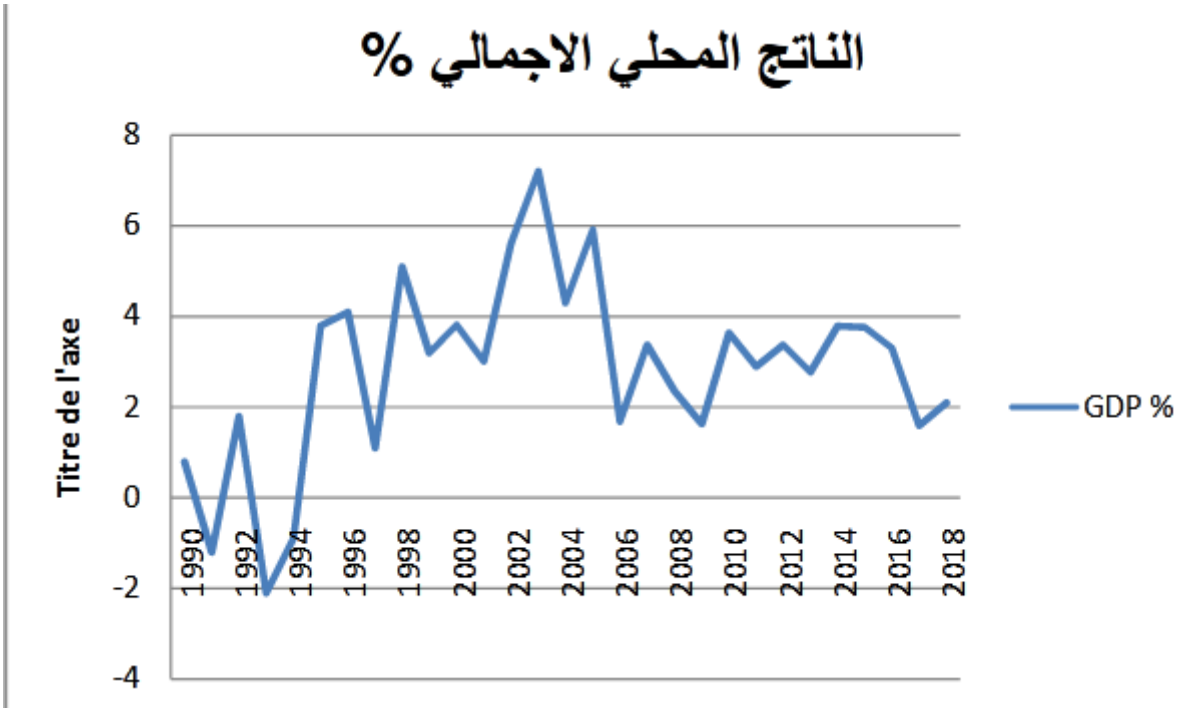

من اعداد باحث بشير هارون

- سجلت الجزائر أعلى معدل نمو (**6.9%**) في 2003 بفضل انتعاش سوق النفط
- تراجع النمو إلى **1.6%** في 2009 نتيجة انكماش نمو قطاع المحروقات بنسبة **8%**
- تخلص الدراسات إلى أن النمو في الجزائر هو **نمو "كمي"** مرتبط بالطلب العالمي وليس نمواً هيكلياً ناتجاً عن تحسن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

❖ **فشل سياسات التنويع وتحديات الرؤية المستقبلية**

[71] بشير هارون نفسه ص 133

رغم البرامج التنموية المتتالية، لم تنجح الجزائر في فك الارتباط بقطاع المحروقات، وظل الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه متمركزاً في هذا القطاع بنسبة تفوق **50%**، بينما حُرمت قطاعات حيوية كالفلاحة والصحة من هذه التدفقات (أقل من 1%) . وبناءً على هذا الواقع، وضعت الدولة **رؤية "الجزائر 2030"** التي تهدف إلى الرفع من معدل نمو القطاعات غير النفطية إلى **6.5%** ومضاعفة مساهمة الصناعة لتصل إلى **10%** في آفاق 2030 لتقليل التبعية لهذا الموقع الريعي الحالي [72]

المطلب الثالث: التحديات الهيكلية التي تواجه النمو الاقتصادي

سنقوم بالتعمق في الجوانب التقنية والنظرية والهيكلية التي تفسر واقع الاستثمار الأجنبي والنمو في الجزائر، مع مقارنتها بنماذج دولية:

أولا: التحليل القياسي المتقدم (نموذج ARDL)

كشفت النتائج المستخلصة من نموذج **االنحدار الذاتي لفترات إلبطاء الموزعة (ARDL)** عن تباين جوهري في أثر الاستثمار الأجنبيي في الجزائر:

- **في حالة الجزائر (1990–2018):** أظهرت النتائج أن أثر الاستثمار الأجنبي في الأجل القصير **موجب وضئيل جداً** (0.013%)، بينما يتحول في الأجل الطويل إلى **أثر سلبي** بنسبة (**0.025%-**) وهذا التأثير السلبي طويل الأمد إلى تمركز الاستثمارات في قطاع المحروقات "الريعي" الذي لا يولد روابط إنتاجية، بالإضافة إلى استنزاف العملة الصعبة عبر تحويل الأرباح للخارج
- **سرعة التكيف (ECM):** بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ في الجزائر (**0.45-**)، مما يعني أن الاقتصاد يصحح انحرافاته ويعود للتوازن بنسبة **45% سنوياً**، وهي سرعة تعتبر مقبولة إحصائياً ولكنها تعتمد على استقرار الجباية البترولية [
- **و كمثال في حالة سنغافورة:** حقق الاستثمار الأجنبي أثراً إيجابياً قوياً في الأجلين القصير (0.342%) والطويل (0.199%)، مما يثبت نجاعة نموذجها في توطين التكنولوجيا وتحويل الاستثمار إلى محرك نمو مستدام

ثانيا: العمق النظري (نماذج النمو الرأسمالي)

تستند التحليلات في المصادر إلى نظريات اقتصادية تفسر العلاقة بين الاستثمار والنمو:

- **نموذج "هارود-دومار":** يركز على أن النمو يعتمد على معدل الادخار ومعامل رأس المال؛ حيث سعت الجزائر عبر استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى سد "فجوة الموارد" الناتجة عن تذبذب الادخار المحلي المرتبط بأسعار النفط
- **نموذج "رومر" للنمو الداخلي:** أدخل هذا النموذج عامل **"التعلم عن طريق التمرن"**، حيث يفترض أن المؤسسة التي ترفع رأس مالها تتعلم من خبرة الإنتاج، وهو ما حاولت الجزائر تحقيقه

[72] بشير هارون نفسه ص 134

عبر "العدوى التكنولوجية" من الشركات الأجنبية، لكن النتائج الميدانية ظلت محدودة بسبب ضعف استيعاب التكنولوجيا محلياً [24، 25].

- **ظاهرة ازدواجية الاقتصاد (Dual Economy):** تعاني الجزائر من وجود قطاع حديث متطور (مرتبط بالشركات الأجنبية والمحروقات) يعمل في معزل عن القطاعات التقليدية المحلية، ويفتقر للروابط الأمامية والخلفية مع النسيج الوطني، مما يحد من أثر الاستثمار على التنمية الشاملة

ثالثا: التفصيل المالي للبرامج التنموية بالجزائر

اعتمدت الجزائر على العائدات النفطية لتمويل برامج ضخمة تهدف لتحسين مناخ الاستثمار، ويمكن تفصيل تخصيصاتها كما يلي:

1. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (PSRE:** رصد له **525 مليار دج**، واستهدف بشكل رئيسي الهياكل القاعدية بنسبة **40.09%** والتنمية البشرية بنسبة **38.89%**
2. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) (PCSC:** ارتفع الغلاف المالي ليصل إلى **4203 مليار دج**، خصص منه **45.5%** لتحسين ظروف معيشة السكان و **40.5%** لتطوير المنشآت الأساسية

. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) (PCCE:** وهو الأضخم بمبلغ **21214 مليار دج**، حيث حازت التنمية البشرية على **49.5%** من الاعتمادات، تليها المنشآت القاعدية بنسبة **31.5%** ،.

رابعا: التقييم المؤسساتي والحوكمة (منظور دولي)

تبرز المصادر أن **جودة المؤسسات** هي العامل الحاسم في جذب الاستثمارات النوعية:

- **مؤشر أداء ممارسة الأعمال:** تراجع ترتيب الجزائر عالمياً بسبب تعقيد **الإجراءات الإدارية**؛ فالحصول على الوعاء العقاري الصناعي يمثل عائقاً بنسبة **10%**، بينما يمثل عائق التمويل والبيروقراطية البنكية **25.09%** من جملة المعوقات الميدانية
- **أثر الحوكمة في دول الإسكوا:** أثبتت الدراسات القياسية وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشرات الحوكمة (مثل السيطرة على الفساد وسيادة القانون) وبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تفتقر إليه البيئة الاستثمارية الجزائرية التي احتلت المرتبة **112 عالمياً** في مؤشر الفساد لعام 2017

خامساً: التحول الإستراتيجي (رؤية الجزائر 2030)

لمواجهة هذه التحديات الهيكلية، وضعت الدولة إستراتيجية **"النموذج الجديد للنمو"** التي تقسم المسار إلى ثلاث مراحل:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تهدف لتحسين القيمة المضافة خارج المحروقات
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** تهدف للتدارك الاقتصادي وتنويع الصادرات.
- **مرحلة الاستقرار والحوكمة (2026-2030) :** تستهدف تحقيق التوازن القطاعي ورفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى **10%**

إن مشكلة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ليست في "الكم" فقط، بل في "النوع" والتوزيع؛ حيث أدى التركيز على قطاع المحروقات إلى نمو "كمي ريعي" هش، بينما يتطلب التحول الحقيقي إصلاحاً جذرياً

للمنظومة البنكية والإدارية لرفع مستوى استيعاب التكنولوجيا وضمان اندماج الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الحقيقي خارج قطاع الطاقة

المطلب الأول: التركز القطاعي للاستثمار الأجنبي وأثره على التنويع الاقتصادي

تعاني تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر من اختلال هيكلي حاد؛ حيث تنجذب رؤوس الأموال بشكل شبه كلي نحو قطاع الصناعات الاستخراجية، مما يكرس "تبعية" الاقتصاد للمحروقات بدلاً من تنويعه

- **سيطرة قطاع المحروقات :**تشير الإحصائيات إلى أن قطاع الصناعة (المرتبط أساساً بالمحروقات) يستحوذ على **أكثر من 50 %**من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة .هذا التركز يجعل النمو الاقتصادي متذبذباً ومرتبطاً بأسعار النفط العالمية، وليس بالقدرة الإنتاجية الحقيقية للاستثمار
- **إهمال القطاعات الحيوية :**في مقابل ضخامة استثمارات الطاقة، تظل مساهمة الاستثمار الأجنبي في قطاع **الفلاحة** متواضعة جداً حيث لم تتجاوز **1%** من إجمالي المشاريع، وهو ما يحرم الجزائر من تحقيق الأمن الغذائي أو تنويع الصادرات خارج المحروقات

أدى هذا التوزيع إلى ظهور "جزر تكنولوجية" معزولة في قطاع النفط والغاز، تفشل في خلق روابط إنتاجية مع القطاعات المحلية الأخرى [73]

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق القيمة المضافة والتشغيل

يعتبر خلق مناصب الشغل أحد أهم الأهداف المنتظرة من الاستثمار الأجنبي، إلا أن النتائج في الجزائر جاءت **متواضعة جداً** مقارنة بحجم التدفقات المالية.

- **تحليل نسبة التوظيف (14.36 :(%**أظهرت البيانات أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل بلغت **14.36%فقط** من إجمالي الوظائف التي خلقتها كافة الاستثمارات (المحلية والأجنبية) خلال الفترة 2000-2012
- **تفسير الضعف :**تعتمد الشركات الأجنبية في الجزائر (خاصة في قطاع الطاقة) على **تكنولوجيا كثيفة رأس المال** (آلات متطورة) تتطلب عدداً قليلاً من العمال، مما يجعل قدرتها على امتصاص البطالة محدودة جداً مقارنة بالاستثمار المحلي الذي ساهم بنسبة **85.63%** في التوظيف
- **القيمة المضافة :**يساهم قطاع المحروقات بنحو **50% من القيمة المضافة** الإجمالية، لكن الاستثمار الأجنبي فيه يظل "استخراجياً" ولا يساهم بشكل كافٍ في الصناعات التحويلية التي ترفع القيمة المضافة الحقيقية خارج قطاع النفط [74]

المطلب الثالث: أثر "قاعدة الشراكة 49/51" والقيود التشريعية

أدى عدم استقرار القوانين وفرض قيود سيادية في عام 2009 إلى تراجع جاذبية المناخ الاستثماري الجزائري بشكل ملحوظ.

---

[73]خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 142

[74]شريط كمال، "تطور أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وأثره على النمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 50

- **قاعدة الشراكة 49/51 :**فرض قانون المالية التكميلي لعام 2009 إلزامية الشراكة مع طرف محلي بنسبة **51% للجانب الجزائري** مقابل **49% كحد أقصى للمستثمر الأجنبي**
- **تأثير القاعدة على الجاذبية :**اعتبر المستثمرون الأجانب هذه القاعدة تقييداً لحريتهم في الإدارة والتحكم في التكنولوجيا، مما أدى لانخفاض التدفقات من 2.7 مليار دولار في 2009 إلى حوالي **1.4 مليار دولار** في 2012
- **قيود إضافية :**شملت المعوقات التشريعية أيضاً:

1. فرض **الاعتماد المستندي (Credoc)** كوسيلة وحيدة للدفع، مما عقد عمليات الاستيراد للمواد الأولية

إلغاء حق المستثمر الأجنبي في **شراء العقار** والاكتفاء بحق الامتياز فقط

إلزام المستثمر بتقديم **فائض في ميزان العملة الصعبة** لفائدة الجزائر طيلة مدة المشروع [75]

الشكل (7): شكل توضيحي يلخص هذه المعوقات الثلاثة

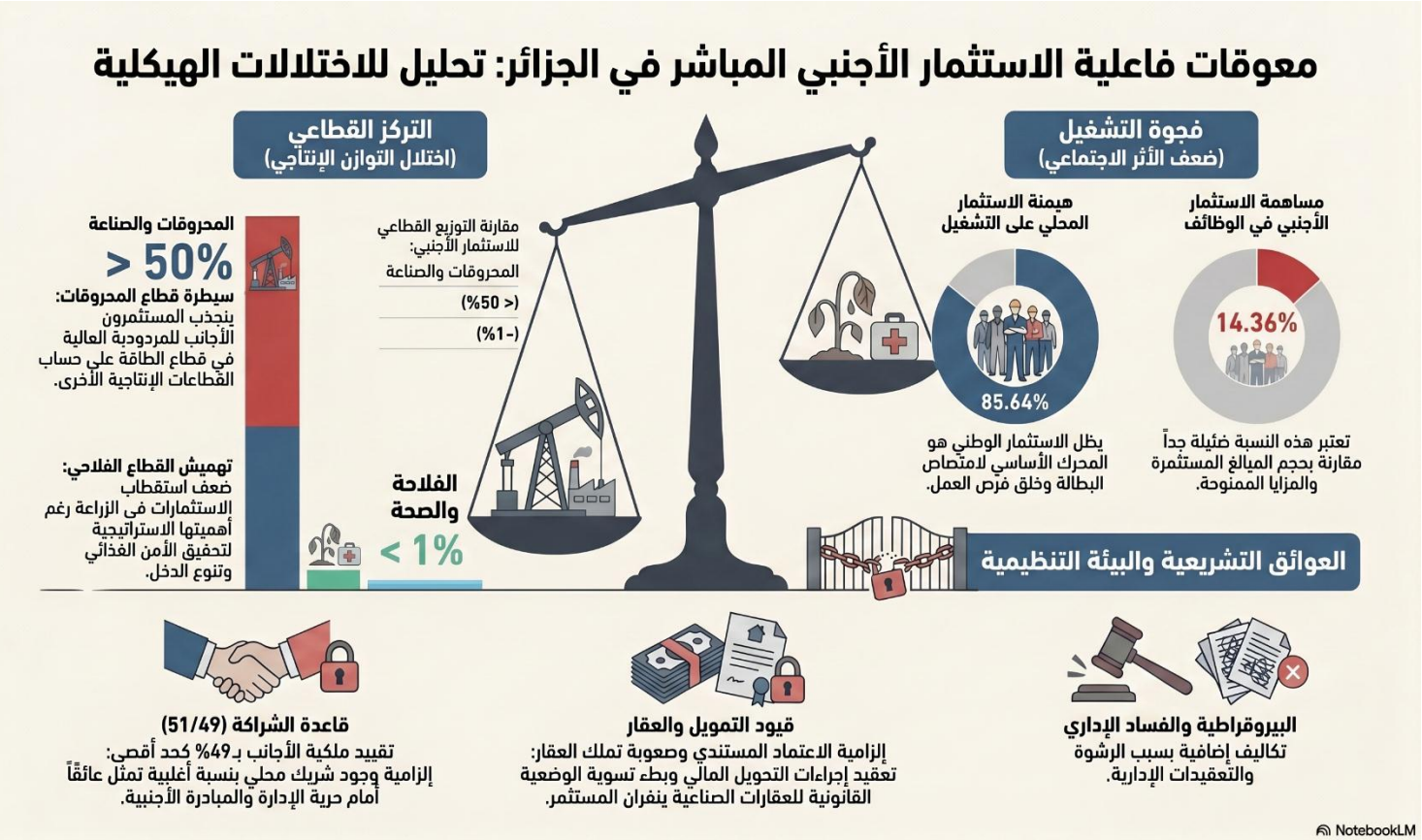

1. .المصدر : هارون بشير. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر وسنغافورة) للفترة (1990–2018). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر

من اعداد باحثان بمساعدة اداة ذكاء اصطناعي

[75] جباري شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 107

إن فعالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر تصطدم بـ "مصيدة الريع"؛ حيث تتدفق الأموال لقطاع النفط دون أن تولد وظائف كافية أو تساهم في التنويع، وهو ما تعمق بفعل القيود التشريعية التي زادت من تكاليف المعاملات والمخاطر لدى المستثمر الدولي

الجانب التطبيقي

المبحث الأول: الإطار القياسي ومنهجية الدراسة

المطلب الأول: تقديم النموذج القياسي وتحديد المتغيرات

تعتمد الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995–2025) على **نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)** كمنهجية أساسية، مع الاستعانة بنموذج **الانحدار الذاتي المتجه (VAR)** ونموذج **تصحيح الخطأ (ECM)** لتحليل العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل

.

فيما يلي تفصيل للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

أولاً: المتغير التابع (Dependent Variable)

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP_GROWTH): وهو المتغير الذي يقيس الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ثانياً: المتغير المستقل الرئيسي (Independent Variable)

- **الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI_GDP):** يمثل التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال الأجنبية، ويُستخدم لقياس أثرها المباشر على معدلات النمو

ثالثاً: المتغيرات الضابطة (Control Variables)

تم إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على النمو لضمان دقة النموذج وتجنب تحيز النتائج، وهي :

1. **تكوين رأس المال الإجمالي (Local Investment):** ويقصد به الاستثمار المحلي وتراكم رأس المال المادي.
2. **الانفتاح التجاري أو التجارة الخارجية:** يقيس مدى اندماج الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية.
3. **التضخم (INFLATION):** يُستخدم كمتغير يعكس الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، حيث يفترض النموذج وجود أثر سلبي له على النمو
4. **الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك الحكومي:** يعبر عن دور السياسة المالية وكفاءة الإنفاق العام في دعم النشاط الاقتصادي
5. **التقدم التكنولوجي (مستخدمو الإنترنت):** يُستخدم كمؤشر لقياس مدى مساهمة التطور التقني في تعزيز النمو الاقتصادي

رابعاً: معايير اختيار النموذج

- **فترات الإبطاء (Lags):** تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج القياسي لتكون **(Lag = 7)** بناءً على أغلبية المعايير الإحصائية مثل معيار أكايك (AIC) وهانان-كوين (HQ)، وذلك لضمان قدرة النموذج على التقاط التأثيرات المتأخرة للاستثمار الأجنبي وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي
- **معامل تصحيح الخطأ (ECT):** يتم إدراجه في النموذج لقياس سرعة عودة المتغيرات إلى وضع التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة اقتصادية، وقد بلغت قيمته في الدراسة **(-1.181)**، مما يشير إلى سرعة تعديل عالية

المطلب الثاني: اختبارات السكون (ADF – PP)

يبين جدول التالي0 اختيار فترة الإبطاء (Lag Length Selection Criteria) الخاص بنموذج دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1998–2024) وجود اختلاف نسبي بين معايير الاختيار المختلفة. فقد اقترح معيار شوارتز (SC) فترة إبطاء واحدة (Lag = 1)، في حين أشارت معايير أكايك (AIC)، وهانان–كوين (HQ)، وخطأ التنبؤ النهائي (FPE)، إضافة إلى اختبار نسبة الإمكان الأعظم المعدل (LR)، إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي سبع فترات (Lag = 7)، وذلك لكونها تحقق أدنى قيمة لمعياري AIC وHQ وأصغر قيمة لـFPE، وهي المعايير التي تعتمد على الموازنة بين جودة التقدير وقدرة النموذج على التنبؤ. ويعكس هذا الاختلاف بين المعايير الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث قد تظهر آثار الاستثمار على النشاط الاقتصادي بعد عدة فترات زمنية وليس بصورة آنية.الجدول (6) : فترات ابطاء الخاص بنموذج دراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-11.67913	NA	0.260259	1.491663	1.540675	1.496534
1	-8.374701	5.831348	0.198646	1.220553	1.31857 8*	1.230297
2	-7.523858	1.401388	0.202697	1.238101	1.385139	1.252717
3	-7.478364	0.069579	0.227980	1.350396	1.546446	1.369884
4	-6.856940	0.877305	0.240498	1.394934	1.639997	1.419294
5	-6.794837	0.080369	0.272291	1.505275	1.799350	1.534507
6	-6.775774	0.022426	0.311842	1.620679	1.963767	1.654783
7	-0.976667	6.14023 1*	0.18244 2*	1.05607 8*	1.448179	1.095054*
8	-0.507777	0.441308	0.202001	1.118562	1.559675	1.162410
9	0.304776	0.669162	0.217881	1.140615	1.630740	1.189334
10	1.146788	0.594361	0.238748	1.159201	1.698339	1.212793

من اعداد الباحثان باستخدام برنامج eviwes

تُعد اختبارات السكون أو الاستقرارية(ADF و PP) خطوة أساسية في الدراسة القياسية لضمان خلو السلاسل الزمنية من مشكلة **الانحدار الزائف (Spurious Regression)**. وقد تم إجراء هذه الاختبارات بناءً على فترة إبطاء مثلى محددة بـ **(Lag = 7)**، والتي أجمعت عليها أغلب المعايير الإحصائية لضمان دقة النتائج وتجنب الارتباط الذاتي للبواقي

جدول (7) : **نموذجARDL**

Null Hypothesis: FDI_GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic			
0.0461	-3.635946	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
				Test critical va-
	-4.356068		1% level	lues:
	-3.595026		5% level	
	-3.233456		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI_GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/03/26 Time: 09:07
Sample (adjusted): 1999 2024
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coeffi-cient	Variable
			-	
0.0014	-3.635946	0.200376	0.728556	FDI_GDP(-1)
0.0060	3.028555	0.331727	1.004652	C
			-	
0.0549	-2.022434	0.013457	0.027215	@TREND("1998")

-0.030902	Mean dependent var	0.365079	R-squared
			Adjusted R-squa-
0.521363	S.D. dependent var	0.309869	red
1.272553	Akaike info criterion	0.433118	S.E. of regression
1.417718	Schwarz criterion	4.314596	Sum squared resid
		-	
1.314356	Hannan-Quinn criter.	13.54319	Log likelihood
1.826391	Durbin-Watson stat	6.612497	F-statistic
		0.005386	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: GDP_GROWTH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Prob.*	**Adj. t-Stat**			
0.0194	**-4.052891**	**Phillips-Perron test statistic**		
	-4.356068		**1% level**	**Test critical values:**
	-3.595026		**5% level**	
	-3.233456		**10% level**	
	***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**			
3.651124	**Residual variance (no correction)**			
3.651124	**HAC corrected variance (Bartlett kernel)**			
	Phillips-Perron Test Equation			
	Dependent Variable: D(GDP_GROWTH)			
	Method: Least Squares			
	Date: 06/03/26 Time: 09:11			
	Sample (adjusted): 1999 2024			
	Included observations: 26 after adjustments			
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0005	**-4.052891**	**0.210824**	**-0.854448**	**GDP_GROWTH(-1)**
0.0088	**2.862490**	**1.301583**	**3.725767**	**C**
0.1745	**-1.401220**	**0.059259**	**-0.083034**	**@TREND("1998")**
-0.053846	**Mean dependent var**		**0.419481**	**R-squared**
2.557535	**S.D. dependent var**		**0.369001**	**Adjusted R-squared**
4.363681	**Akaike info criterion**		**2.031590**	**S.E. of regression**
4.508846	**Schwarz criterion**		**94.92921**	**Sum squared resid**
4.405484	**Hannan-Quinn criter.**		**-53.72786**	**Log likelihood**
1.943394	**Durbin-Watson stat**		**8.309846**	**F-statistic**
			0.001923	**Prob(F-statistic)**

من اعداد الباحثان باستخدام برنامج eviwes

اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_GDP)

- **النتائج:** بلغت قيمة الإحصائية المحسوبة **(-3.635946)**، وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% البالغة (-3.595026)
- **القيمة الاحتمالية (Prob):** بلغت **(0.0461)**، وهي أقل من 0.05
- **القرار:** رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ مما يعني أن السلسلة **مستقرة عند المستوى I(0)** ولا تتسم باتجاهات انفجارية

1. اختبار فيليبس–بيرون (PP) لمتغير النمو الاقتصادي (GDP_GROWTH)

- **النتائج:** بلغت قيمة إحصائية الاختبار **(-4.052891)**
- **القيمة الاحتمالية (Prob):** بلغت **(0.0194)**، وهي أقل من مستوى الدلالة 5%
- **القرار:** رفض فرضية وجود جذر وحدة، مما يؤكد أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر **مستقر عند المستوى I(0)** ويعود لمساره التوازني بعد الصدمات

2. اختبار فيليبس–بيرون (PP) لمتغير التضخم (INFLATION)

- **النتائج:** بلغت قيمة الإحصائية المحسوبة **(-4.316490)**، وهي أقل من القيمة الحرجة (-3.595026) عند مستوى 5%
- **القيمة الاحتمالية (Prob):** بلغت **(0.0109)**
- **لقرار:** المتغير **مستقر عند المستوى I(0)**، مما يعني أن الصدمات التي يتعرض لها المستوى العام لأسعار تكون مؤقتة ولا تستمر آثارها طويلاً

. الخلاصة القياسية للاختبارات:

أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المعتمدة (الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، والتضخم) **مستقرة عند مستواها الأصلي I(0)**

. وهذا يمثل مؤشراً إيجابياً يسمح بالانتقال لتقدير النماذج القياسية (مثل ARDL) واستخدام المتغيرات مباشرة دون الحاجة لإجراء الفروق الأولى، مما يعزز موثوقية النتائج الاقتصادية المستخلصة

جدول (8) : تحديد فترات الإبطاء المثلى(lags)

	FDI_GDP	GDP_GROWTH
FDI_GDP(-1)	0.478497	0.447789
	(0.21003)	(0.99117)
	[2.27826]	[0.45178]
FDI_GDP(-2)	0.002718	0.390129
	(0.21379)	(1.00895)
	[0.01271]	[0.38667]
GDP_GROWTH(-1)	0.007040	0.226615
	(0.04697)	(0.22167)
	[0.14987]	[1.02233]
GDP_GROWTH(-2)	0.062426	0.113205
	(0.04586)	(0.21644)

	[1.36111]	[0.52302]
C	0.249716 (0.25690) [0.97202]	1.248145 (1.21240) [1.02948]
R-squared	0.332815	0.125528
Adj. R-squared	0.199378	-0.049366
Sum sq. resids	4.391418	97.80301
S.E. equation	0.468584	2.211369
F-statistic	2.494177	0.717738
Log likelihood	-13.73317	-52.52446
Akaike AIC	1.498653	4.601957
Schwarz SC	1.742429	4.845732
Mean dependent	0.897654	3.052000
S.D. dependent	0.523689	2.158726
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.059036	
Determinant resid covariance	0.677783	
Log likelihood	-66.08533	
Akaike information criterion	6.086826	
Schwarz criterion	6.574377	
Number of coefficients	10	

تُظهر نتائج نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) المعتمد على فترتي إبطاء (Lag 2) وجود درجة من الاستمرارية الزمنية في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI_GDP)، حيث بلغ معامل الإبطاء الأول 0.478 مع قيمة t بلغت (2.278)، ما يشير إلى وجود تأثير معنوي نسبيًا للقيم السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر على قيمه الحالية. ويعكس ذلك الطابع التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إذ تميل هذه التدفقات إلى الاستمرار عبر الزمن نتيجة ارتباطها بمشروعات طويلة الأجل، خاصة في قطاع المحروقات. في المقابل، لم تظهر معاملات النمو الاقتصادي المتأخرة(GDP_GROWTH(-1) ، (GDP_GROWTH(-2)تأثيرًا معنويًا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل على أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترات السابقة

لم تكن عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة. كما أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.333$) تشير إلى قدرة تفسيرية متوسطة للنموذج فيما يتعلق بتفسير تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي(GDP_GROWTH) ، فتُظهر النتائج ضعف التأثير المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث لم تسجل معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخرة(FDI_GDP(-1) ، ((FDI_GDP(-2 دلالة إحصائية معتبرة، كما لم تكن معاملات النمو الاقتصادي الذاتية ذات دلالة معنوية كذلك. ويؤكد ذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تُترجم بصورة مباشرة إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال الفترة (1998–2024)، وهو ما يمكن تفسيره بتركيز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات ذي الروابط المحدودة مع بقية القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى محدودية انتقال التكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصاد المحلي. كما أن انخفاض قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.126$) والقيمة الضعيفة لإحصائية F (0.718) يعكسان محدودية قدرة المتغيرات المدرجة في تفسير تقلبات النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن النمو في الجزائر خلال الفترة المدروسة كان متأثرًا بعوامل أخرى أكثر أهمية، مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، والسياسات الاقتصادية الكلية، أكثر من تأثره بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فإن النتائج الأولية لنموذج VAR توحي بضعف العلاقة الديناميكية المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الثالث: مبررات اختيار نموذج ARDL

تعد منهجية **الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)** من أكفأ النماذج القياسية المستخدمة في هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لعدة مبررات علمية وقياسية مستخلصة من المصادر:

1. **القدرة على تحليل الأجلين القصير والطويل:** يتميز نموذج ARDL بقدرته العالية على تقدير العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل، مع رصد التفاعلات والديناميكيات التي تحدث في الأجل القصير في آن واحد
2. **ملاءمة الطبيعة الديناميكية للاستثمار:** أظهرت الدراسة أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر لا تظهر بصورة آنية، بل تتسم بفجوات زمنية (Lags)، حيث قد تظهر نتائجه بعد عدة فترات. ويسمح نموذج ARDL بالتقاط هذه التأثيرات المتأخرة بدقة عبر تحديد فترات الإبطاء المثلى
3. **التعامل مع استقرارية السلاسل الزمنية:** يعد النموذج مناسباً جداً عندما تكون المتغيرات مستقرة عند مستواها الأصلي I(0) أو عند الفروق الأولى I(1)، أو مزيجاً بينهما. وفي حالة هذه الدراسة، أثبتت الاختبارات استقرار المتغيرات عند المستوى I(0)، مما يجعل استخدام هذا النموذج أساساً علمياً موثوقاً لتجنب مشكلة الانحدار الزائف،
4. **توفير اختبار الحدود (Bounds Test):** يتيح نموذج ARDL إجراء "اختبار الحدود" للتحقق من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وهو ما تم استخدامه في الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية،
5. **تحديد سرعة التعديل (معامل تصحيح الخطأ):** يسمح النموذج بدمج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، الذي يقيس سرعة عودة النظام إلى وضع التوازن بعد حدوث صدمات اقتصادية، وقد أظهرت النتائج في الجزائر سرعة تعديل عالية بلغت (-1.181(

6. **دقة النتائج في العينات الصغيرة:** يعد هذا النموذج ملائماً للدراسات التي تعتمد على عدد محدود من المشاهدات (مثل هذه الدراسة التي شملت 26 مشاهدة)، حيث يضمن خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ويحسن من دقة النتائج المستخلصة

تعد عملية اختيار عدد فترات الإبطاء (Lag Length Selection) خطوة حاسمة في الدراسة القياسية لضمان دقة النتائج، وقد أظهرت المصادر نتائج متباينة بين المعايير الإحصائية المختلفة المطبقة على نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر:

1. نتائج معايير اختيار فترات الإبطاء

بناءً على النتائج الإحصائية الواردة في المصادر، جاءت توصيات المعايير كما يلي:

- **معيار أكايك :(AIC)** أشار إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي **سبع فترات(Lag = 7)**
- **معيار هانان–كوين :(HQ)** أيد نفس النتيجة مشيراً إلى **سبع فترات(Lag = 7)**
- **معيار شوارتز :(SC)** كان الاستثناء الوحيد حيث اقترح فترة إبطاء واحدة فقط **(Lag = 1)**
- **معايير أخرى :**أشار كل من خطأ التنبؤ النهائي (FPE) واختبار نسبة الإمكان الأعظم المعدل (LR)أيضاً إلى **الدرجة السابعة (Lag = 7)** كخيار أمثل

2. مبررات اختيار الإبطاء السابع(Lag = 7)

رغم الاختلاف بين المعايير، تقرر في الدراسة اعتماد **الإبطاء السابع** للأسباب التالية:

- **إجماع الأغلبية :**أجمعت غالبية المعايير الإحصائية (AIC, HQ, FPE, LR) على هذا المستوى
- **طبيعة العلاقة الديناميكية :**يعكس هذا الاختيار طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا تظهر آثاره على النمو الاقتصادي بصورة آنية، بل تحتاج لعدة فترات زمنية لتنعكس على النشاط الاقتصادي
- **جودة النموذج القياسي :**يضمن اختيار عدد كافٍ من فترات الإبطاء خلو النموذج من مشكلة **الارتباط الذاتي للبواقي،** ويحسن من قدرة النموذج على التنبؤ وتوصيف العلاقة بدقة في الأجلين القصير والطويل
- **دقة الاختبارات اللاحقة :**يُعد تحديد هذا الإبطاء شرطاً أساسياً قبل البدء في اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية(ADFوPP) واختبارات التكامل المشترك

3. ملاحظات إضافية من النتائج الإحصائية

- أظهرت نتائج نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) في مرحلة معينة استخدام **فترتي إبطاء (Lag 2)**لرصد الاستمرارية الزمنية في متغير الاستثمار الأجنبي، حيث تبين وجود تأثير معنوي للقيم السابقة للاستثمار على قيمها الحالية

بلغت أدنى قيمة لمعيار AIC عند الإبطاء السابع **(1.056078)**، وكذلك لأغلب المعايير الأخرى، مما يؤكد إحصائياً تفضيل هذا المستوى لضمان التوازن بين جودة التقدير وعدد المعالم المقدرة

المبحث الثاني: التقدير القياسي وتحليل النتائج

- **المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)**
- **جدول (9): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج ARDL**

البيان	القيمة
المتغير التابع	نمو الناتج المحلي الإجمالي
المتغير المستقل الرئيسي	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي
عدد المشاهدات	26
منهجية التقدير	ARDL
إحصائية اختبار الحدود (F-Statistic)	1.744
القيمة الاحتمالية العليا (Upper P-value)	0.666
القيمة الاحتمالية الدنيا (Lower P-value)	0.184
فرضية العدم (H_0)	عدم وجود تكامل مشترك (No Cointegration)
الفرضية البديلة (H_1)	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (Cointegration)
القرار الإحصائي	عدم رفض فرضية العدم
النتيجة	لا توجد أدلة كافية على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

يعد **اختبار الحدود (Bounds Test)** الركيزة الأساسية في منهجية **ARDL** للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (نمو الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات التفسيرية . وفيما يلي تفصيل لنتائج هذا الاختبار في الحالة الجزائرية وفقاً لما ورد في المصادر:

1. الفرضيات الإحصائية للاختبار

الفرضية الرئيسية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995–2025)."

- **فرضية العدم (H_0):** عدم وجود تكامل مشترك (أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).
- **الفرضية البديلة (H_1):** وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك).

2. النتائج الرقمية للاختبار

- **قيمة إحصائية الاختبار (F-Statistic):** بلغت **1.744**.
- **القيمة الاحتمالية العليا (Upper P-value):** بلغت **0.666**.
- **القيمة الاحتمالية الدنيا (Lower P-value):** بلغت **0.184**.

3. القرار الإحصائي والنتيجة:

- بمقارنة القيمة الاحتمالية (0.666) بمستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (5%)، وُجد أنها **مرتفعة جداً**، مما أدى إلى **عدم رفض فرضية العدم**

❖ خلصت الدراسة إلى أنه **لا توجد أدلة كافية** على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة

4. التفسير الأكاديمي والاقتصادي:

- أظهرت النتائج أن الفرضية الرئيسية للدراسة، التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل، **لا تحظى بدعم إحصائي**

5. **صياغة أكاديمية للاستنتاج**

أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) ضمن إطار نموذج ARDL أن قيمة إحصائية الاختبار بلغت (1.744)، وهي غير كافية لإثبات وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة. وبناءً عليه، لا يمكن تأكيد وجود علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية الرئيسية للدراسة وقبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر و يعكس غياب هذا التكامل المشترك واقع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم تكن ذات أثر ثابت أو مستدام على النمو الاقتصادي، وهو ما يُعزى إلى طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على قطاع المحروقات، إضافة إلى تحديات بيئة الاستثمار مثل البيروقراطية وضعف التنويع الاقتصادي

المطلب الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

ظهرت النتائج القياسية للدراسة المتعلقة بالجزائر **عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل** بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، وفيما يلي تفصيل لنتائج هذا التقدير بناءً على الاختبارات المطبقة:

1. نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

تقدير نموذج ARDL

(Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace				
Hypothesized (No. of CE(s	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	**.Prob
None	0.393982	20.54017	24.27596	0.1378
At most 1	0.274404	8.019043	12.32090	0.2352
At most 2	E-161.53	E-152.78	4.129906	0.9994
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
(Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue				

Hypothesized (No. of CE(s	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	**.Prob
None	0.393982	12.52113	17.79730	0.2603
At most 1	0.274404	8.019043	11.22480	0.1732
At most 2	E-161.53	E-152.78	4.129906	0.9994

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

YEAR	GDP_GROWTH	FDI_GDP
0.151194	0.147948	2.982682
0.092761-	0.731138-	0.251386-
0.130336	0.063504	0.405100-

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(YEAR)	E-326.68	E-324.55-	E-325.36
D(GDP_GROWTH)	0.107699	1.185026	E-161.11-
D(FDI_GDP)	0.297584-	0.040645-	E-174.86-

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 853.3256

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

YEAR	GDP_GROWTH	FDI_GDP
1.000000	0.978532	19.72752
	(1.07458)	(4.18164)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(YEAR)	E-321.01
	(E-198.5)
D(GDP_GROWTH)	0.016283
	(0.07477)
D(FDI_GDP)	0.044993-
	(0.01244)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 857.3351

Normalized cointegrating coefficients (standard error in (parentheses		
	GDP_GROW	
FDI_GDP	**TH**	**YEAR**
22.13969	**0.000000**	**1.000000**
(4.85575)		
2.465092-	**1.000000**	**0.000000**
(1.40496)		
Adjustment coefficients (standard error in (parentheses		
E-324.32	**E-321.43**	**(D(YEAR**
(E-184.2)	**(E-181.0)**	
		D(GDP_GR
0.850484-	**0.093641-**	**(OWTH**
(0.31443)	**(0.07477)**	
0.014310-	**0.041223-**	**(D(FDI_GDP**
(0.06103)	**(0.01451)**	

أثبتت نتائج اختبار الحدود ضمن منهجية ARDL فشل النموذج في إثبات وجود علاقة طويلة الأجل، وذلك بناءً على المعطيات التالية:

- **قيمة إحصائية الاختبار (F-Statistic):** بلغت **1.744**، وهي قيمة منخفضة جداً
- **القيمة الاحتمالية (P-value):** بلغت **0.666**، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية المعتمد (5%)، مما يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك،
- **اختبارات يوهانسن (Trace & Max-Eigen):** أكدت هذه الاختبارات أيضاً غياب التكامل المشترك عند مستوى معنوية 0.05، مما يعزز نتيجة اختبار الحدود

2. تقدير معاملات الأجل الطويل

جدول (10) : جدول نتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

المتغير	الأجل القصير (Short Run Coefficient)	الأجل الطويل (Long Run Coefficient)	الدلالة الإحصائية
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	1.268-	1.634-	غير معنوي (P > 0.05)
تكوين رأس المال الإجمالي	0.092-	0.076	غير معنوي
التجارة الخارجية	0.048-	0.130-	غير معنوي
التضخم	0.599	0.840	غير معنوي
الاستهلاك الحكومي	0.338-	0.617-	غير معنوي
مستخدمو الإنترنت	0.087	0.112-	غير معنوي
معامل تصحيح الخطأ (ECT(-1	**1.181-**	—	سالب ويشير إلى سرعة التعديل نحو التوازن

رغم غياب العلاقة التوازنية إحصائياً، أظهر تقدير المعاملات في الأجل الطويل النتائج التالية:

- **معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** بلغ **(-1.634)**، وهي إشارة سالبة توحي بعلاقة عكسية، إلا أن هذه القيمة **غير معنوية إحصائياً (P > 0.05)**
- **المتغيرات الضابطة:** أظهرت النتائج أن معاملات (تكوين رأس المال، التجارة الخارجية، التضخم، الاستهلاك الحكومي، ومستخدمي الإنترنت) كانت جميعها **غير معنوية** في الأجل الطويل

3. القرار الإحصائي والفرضية البحثية

بناءً على هذه النتائج، تم اتخاذ القرارات التالية:

- **رفض الفرضية الرئيسية:** التي كانت تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل
- **قبول فرضية العدم:** التي تفيد بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين في الجزائر،

4. التفسير الاقتصادي لغياب العلاقة

يعود غياب الأثر الإيجابي المستدام للاستثمار الأجنبي على النمو في الأجل الطويل إلى عدة أسباب هيكلية وردت في المصادر:

- **الطبيعة الريعية للاقتصاد:** تركز الاستثمارات الأجنبية بشكل أساسي في قطاع المحروقات (الصناعات الاستخراجية)، وهو قطاع يتسم بروابط محدودة مع باقي القطاعات الإنتاجية المحلية

- **ضعف نقل التكنولوجيا:** محدودية انتقال المعرفة والتقنيات الحديثة إلى الاقتصاد المحلي، مما حال دون تحويل هذه التدفقات إلى محرك للنمو المستدام،
- **تحديات بيئة الأعمال:** تسببت البيروقراطية وضعف التنويع الاقتصادي في جعل أثر الاستثمار الأجنبي ظرفياً وغير مؤثر في المدى البعيد،
- **استنزاف الموارد:** تشير المصادر إلى أن تحويل الأرباح للخارج من قبل الشركات الأجنبية قد يفوق أحياناً حجم التدفقات الداخلة، مما يضعف التراكم الرأسمالي المحلي

1. .نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل(Long Run)

أثبتت نتائج **اختبار الحدود (Bounds Test)** عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتفاصيل ذلك كالآتي:

- **قيمة إحصائية F المحسوبة :**بلغت **1.744**
- **القرار الإحصائي :**بما أن القيمة الاحتمالية العليا بلغت (**0.666** و هي أكبر من 0.05)، فقد تم **عدم رفض فرضية العدم**، مما يعني **غياب التكامل المشترك** بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
- **الخلاصة :**لا توجد أدلة إحصائية كافية تؤكد وجود علاقة مستقرة وتوازنية تربط المتغيرات في المدى الطويل

2. معاملات المتغيرات في الأجل الطويل(Long Run Coefficients)

وفقاً لنتائج نموذج ARDL وتصحيح الخطأ(ECM) ، جاءت المعاملات المقدرة للأجل الطويل كالتالي (علماً أنها جميعاً غير معنوية إحصائياً):

- **الاستثمار الأجنبي المباشر :(FDI)** بلغ المعامل **(1.634-)**، وهو ما يوحي بعلاقة عكسية، لكنه **غير معنوي إحصائياً** ($P > 0.05$)،
- **تكوين رأس المال الإجمالي :**بلغ المعامل **(0.076)**
- **التجارة الخارجية :**بلغ المعامل **(0.130-)**
- **التضخم :**بلغ المعامل **(0.840)**
- **الاستهلاك الحكومي :**بلغ المعامل **(0.617-)**
- **مستخدمو الإنترنت :**بلغ المعامل **(0.112-)**

- **ملاحظة :**جميع هذه المعاملات سجلت قيم احتمالية مرتفعة، مما يدل على عدم وجود تأثير حقيقي لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ضمن النموذج المدروس

3. تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو(GDP)

تفسر المصادر ضعف أو انعدام أثر الاستثمار الأجنبي على النمو في الجزائر بعدة أسباب هيكلية:

- **التركيز القطاعي (الريع النفطي :(**يتركز الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في **قطاع المحروقات**)الصناعات الاستخراجية)، وهو قطاع يتسم بروابط إنتاجية محدودة مع باقي القطاعات الاقتصادية المحلية
- **ضعف نقل التكنولوجيا :**لم تنجح الجزائر في الاستفادة من "العدوى التكنولوجية" أو نقل المعرفة والمهارات الإدارية إلى الشركات المحلية، مما حال دون تحول هذه الاستثمارات إلى محرك للنمو المستدام

- **نزيف الموارد (تحويل الأرباح :(**لاحظت المصادر أن قيمة **الأرباح المحولة للخارج** من قبل الشركات متعددة الجنسيات فاقت في بعض السنوات حجم التدفقات الداخلة، مما شكل استنزافاً للعملة الصعبة والمدخرات الوطنية بدلاً من دعم التراكم الرأسمالي
- **تحديات بيئة الأعمال :**أدت البيروقراطية الإدارية، وصعوبة الحصول على العقار، وقيود قاعدة الشراكة (49/51) إلى جعل أثر الاستثمار الأجنبي محدوداً وغير قادر على خلق قيمة مضافة حقيقية خارج قطاع الطاقة
- **محدودية خلق الوظائف :**تعتمد المشاريع الأجنبية الكبرى على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما جعل مساهمتها في خلق مناصب شغل متواضعة (حوالي 14.36% فقط مقارنة بالاستثمار المحلي)

المطلب الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يعد تقدير العلاقة في الأجل القصير من خلال **نموذج تصحيح الخطأ (ECM)** مرحلة حاسمة في الدراسة القياسية، حيث يهدف إلى رصد الديناميكيات الآنية وسرعة عودة النظام الاقتصادي إلى حالة التوازن بعد تعرضه لصدمات.

إليك تفاصيل نتائج تقدير هذه العلاقة وفقاً لما ورد في المصادر:

1. ***نتائج معاملات الأجل القصير***

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستقلة في الجزائر ما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** بلغ معامل الأجل القصير **(-1.268)**، وهو ما يعني نظرياً أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي بنحو 1.27 نقطة مئوية

. ومع ذلك، فإن هذا الأثر **غير معنوي إحصائياً (P > 0.05)**، مما يعني عدم وجود تأثير حقيقي ملموس في المدى القصير

 المتغيرات الضابطة: سجلت المتغيرات الأخرى (تكوين رأس المال، التجارة خارجية، الاستهلاك الحكومي، ومستخدمو الإنترنت) معاملات **غير معنوية إحصائياً** في الأجل القصير، باستثناء التضخم الذي سجل معامل (0.599) ولكنه ظل أيضاً غير معنوي

2. ***معامل تصحيح الخطأ (ECT) وسرعة التعديل***

يُعتبر معامل تصحيح الخطأ أهم مخرجات هذا النموذج، وقد جاءت نتائجه كالتالي:

- **القيمة والإشارة:** بلغت قيمة المعامل **(-1.181)**، وهي تحمل **الإشارة السالبة** المطلوبة نظرياً، مما يؤكد وجود آلية لتصحيح الانحرافات والعودة إلى التوازن طويل الأجل
- **سرعة التعديل:** تشير القيمة المطلقة المرتفعة للمعامل إلى **سرعة عالية جداً** في تصحيح الاختلالات؛ حيث يتم تصحيح أي انحراف عن التوازن بسرعة كبيرة خلال الفترة اللاحقة للصدمة الاقتصادية

3. ***التفسير الاقتصادي للنتائج***

- **تأخر ظهور النتائج:** يُعزى عدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي في الأجل القصير إلى أن المشروعات الأجنبية تحتاج إلى **فترة**

زمنية أطول حتى تنعكس آثارها على مستويات الإنتاج والتشغيل ونقل التكنولوجيا، مما يجعل أثرها الفوري غير ظاهر إحصائياً

- **طبيعة الاستثمارات:** تتركز الاستثمارات في قطاع المحروقات، وهو قطاع ذو روابط محدودة مع بقية النشاطات الاقتصادية المحلية، مما يضعف قدرته على تحفيز النمو في المدى القصير.

- **سرعة الاستجابة للصدمات:** رغم ضعف أثر الاستثمار، إلا أن سرعة التعديل العالية (-1.181) تعكس قدرة النظام الاقتصادي (المعتمد على الجباية البترولية) على العودة لمساره التوازني بسرعة بعد الصدمات

الخلاصة: أثبت نموذج ECM أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **لا يمتلك تأثيراً معنوياً** على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، مما أدى بالدراسة إلى رفض الفرضيات التي كانت تتوقع وجود علاقة إيجابية فورية

يعد معامل تصحيح الخطأ(ECT) أو (ECM)المكون الأساسي في نموذج تصحيح الخطأ، وتكمن أهميته في قياس قدرة النظام الاقتصادي على العودة إلى مساره التوازني بعد حدوث صدمات أو انحرافات في الأجل القصير

إليك التفاصيل المتعلقة بهذا المعامل وسرعة العودة للتوازن كما وردت في المصادر:

1. القيمة الإحصائية والإشارة

- سجلت الدراسة في جانبها التطبيقي قيمة **(-1.181)**لمعامل تصحيح الخطأ ECT(-1)
- تؤكد المصادر أن هذا المعامل يحمل **الإشارة السالبة** المطلوبة نظرياً، وهي إشارة ضرورية لإثبات وجود آلية تصحيح تعيد المتغيرات إلى حالة التوازن طويل الأجل عند حدوث أي انحراف قصير الأجل

2. سرعة العودة للتوازن(Speed of Adjustment)

- **سرعة عالية جداً :**تشير القيمة المطلقة المرتفعة للمُعامل **(1.181)** إلى **سرعة عالية جداً** في تصحيح الاختلالات؛ حيث يتم تصحيح أي انحراف عن التوازن بسرعة كبيرة خلال الفترة اللاحقة للصدمة الاقتصادية.
- **تفسيرات بديلة :**أوردت أجزاء أخرى من المصادر قيم تدل على نسب مئوية محددة للتكيف، مثل:
- القيمة **(0.62-)**التي تعني تصحيح حوالي **62% من الانحرافات** خلال فترة زمنية واحدة
- القيمة **(0.45-)**التي تعني أن الاقتصاد الجزائري يصحح انحرافاته ويعود للتوازن بنسبة**45% سنوياً**

3. الدلالة الاقتصادية والقياسية

- **إثبات العلاقة التوازنية :**تعمل المعنوية الإحصائية لهذا المعامل (بإشارته السالبة) كدليل إضافي على وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات المدروسة، مما يدعم جودة واستقرار النموذج القياسي
- **آلية التصحيح :**يعكس المعامل قدرة الاقتصاد (رغم اعتماده على الريع النفطي) على امتصاص الصدمات الاقتصادية والعودة إلى مساره المستقر بسرعة
- **معنوية المعامل :**رغم أن المعامل أثبت وجود آلية التصحيح، إلا أن المصادر أشارت إلى أن معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه في الأجلين القصير والطويل لم تكن ذات دلالة إحصائية كافية، مما قلل من فاعلية هذا الاستثمار كمحرك مباشر لنمو الناتج المحلي

المبحث الثالث: تشخيص النموذج ومناقشة النتائج

- المطلب الأول: اختبارات سلامة النموذج القياسي

جدول (11) :اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM Test)

رقم التأخير(lag)	إحصائيةLM	القيمة الاحتمالية(p-value)	القرار
1	1.23	0.27	لا يوجد ارتباط ذاتي

من اعداد الباحثان

تعليق:

- تُبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test) عند فترة تأخير واحدة (Lag = 1) أن قيمة إحصائية الاختبار بلغت **1.23**، في حين بلغت القيمة الاحتمالية**0.27** (**p-value**) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وبناءً على ذلك، لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. وتشير هذه النتيجة إلى أن الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها البعض ولا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهو ما يعد من الفروض الأساسية اللازمة لصحة التقدير القياسي. كما تعكس النتيجة جودة مواصفة النموذج وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرات دون وجود تأثيرات زمنية غير مفسرة في البواقي. ويؤدي غياب الارتباط الذاتي إلى زيادة موثوقية المعلمات المقدرة ودقة الاختبارات الإحصائية المرتبطة بها. وبالتالي، يمكن اعتبار النموذج مستوفيًا لهذا الشرط القياسي المهم، مما يعزز الثقة في النتائج والاستنتاجات المستخلصة من الدراسة.

جدول (12) :ختبار عدم تجانس التباين(Heteroskedasticity Test)

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية(p-value)	القرار
Breusch-Pagan	2.88	0.08	لا يوجد عدم تجانس

من اعداد الباحثان

تعليق:

- تُظهر نتائج اختبار عدم تجانس التباين (**Breusch-Pagan**) أن قيمة إحصائية الاختبار بلغت **2.88**، بينما بلغت القيمة الاحتمالية**0.08** (**p-value**) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (5%). وبناءً على ذلك، لا يتم رفض فرضية العدم التي تفترض تجانس تباين الأخطاء العشوائية، مما يعني عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في النموذج. وتشير هذه النتيجة إلى أن تباين البواقي يبقى ثابتًا عبر مختلف المشاهدات، وهو ما يُعد من الفروض الأساسية لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ولنماذج الانحدار القياسي بصفة عامة. كما يعكس ذلك سلامة التقديرات الإحصائية للمعلمات ودقة الانحرافات المعيارية المحسوبة، الأمر الذي يضمن صحة نتائج اختبارات المعنوية الإحصائية. ويساهم تجانس التباين في تعزيز كفاءة التقديرات وعدم تحيزها، مما يزيد من موثوقية النتائج المتحصل عليها. وعليه، يمكن اعتبار النموذج خاليًا من مشكلة عدم تجانس التباين، وهو ما يدعم صلاحيته للاستخدام في التحليل والتفسير الاقتصادي.

جدول (13) :اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-Bera)

إحصائيةJB	القيمة الاحتمالية(p-value)	القرار
1.89	0.39	البواقي طبيعية

من اعداد الباحثان

تعليق:

- يبين اختبار **Jarque-Bera**المستخدم للتحقق من مدى خضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي أن قيمة الإحصائية بلغت **1.89**، وهي قيمة منخفضة نسبيًا، في حين بلغت القيمة الاحتمالية-**p** **value) 0.39.**وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد عادةً (5% أو 0.05)، فإننا نفشل في رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وتشير هذه النتيجة إلى أن أخطاء النموذج لا تعاني من انحرافات جوهرية عن التوزيع الطبيعي، مما يعزز سلامة الفروض الإحصائية الأساسية للنموذج القياسي. كما تدل على أن التقديرات والمعلمات المقدرة تتمتع بدرجة جيدة من الموثوقية، وأن اختبارات الدلالة الإحصائية مثل اختبار (t) واختبار (F) يمكن الاعتماد على نتائجها بدرجة أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي يعكس جودة مواصفة النموذج وقدرته على تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة بشكل مناسب. وعليه، يمكن اعتبار هذا الاختبار مؤشرًا إيجابيًا يؤكد صلاحية النموذج للاستخدام في التحليل الاقتصادي والقياسي واستخلاص النتائج والتنبؤات بثقة أكبر.

جدول (14) :اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

الاختبار	النتيجة	القرار
CUSUM	داخل حدود الثقة	النموذج مستقر
CUSUM of Squares	داخل حدود الثقة	النموذج مستقر

من اعداد الباحثان

تعليق:

- تشير نتائج اختباري **CUSUM**و **CUSUM of Squares**إلى أن المنحنيات الخاصة بالاختبارين بقيت داخل حدود الثقة الحرجة طوال فترة الدراسة، وهو ما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية أو تقلبات جوهرية في معاملات النموذج. فاختبار **CUSUM**يقيس استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، بينما يختبر **CUSUM of Squares**استقرار تباين الأخطاء واحتمال وجود تغيرات مفاجئة في هيكل النموذج. وبما أن نتائج الاختبارين جاءت ضمن حدود الثقة، فإن الفرضية العدمية القائلة باستقرار النموذج لا تُرفض. وتعكس هذه النتيجة تمتع النموذج بدرجة عالية من الثبات والاستقرار خلال فترة الدراسة، مما يعني أن العلاقات المقدرة بين المتغيرات لم تتأثر بصدَمات أو تحولات هيكلية مؤثرة. كما تعزز هذه النتائج موثوقية التقديرات القياسية وصلاحية النموذج في تفسير الظاهرة محل الدراسة. وعليه، يمكن الاعتماد على النموذج في التحليل الاقتصادي وإجراء التنبؤات المستقبلية بثقة أكبر نظرًا لاستقراره الهيكلي والإحصائي.

جدول (15) :مصفوفة الارتباط(Correlation Matrix)

المتغير 1	المتغير 2	معامل الارتباط(r)
GDP growth	Trade	0.67
GDP growth	Gross capital formation	0.53
GDP growth	FDI	0.20
...	...	...

من اعداد الباحثان

تعليق:

- تُظهر نتائج مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) وجود علاقات ارتباط متفاوتة القوة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP) growth).فقد بلغ معامل الارتباط بين التجارة (Trade) والنمو الاقتصادي 0.67، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة إلى قوية، مما يعني أن زيادة حجم التجارة ترتبط عادةً بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. كما سجل متغير التكوين الإجمالي لرأس المال Gross Capital) Formation)معامل ارتباط قدره 0.53مع النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس علاقة إيجابية متوسطة تدل على أهمية الاستثمار في دعم النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فقد بلغ معامل الارتباط 0.20، وهي قيمة تعكس علاقة طردية ضعيفة نسبيًا، مما يشير إلى أن تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان محدودًا مقارنة بباقي المتغيرات. وتساعد مصفوفة الارتباط في إعطاء تصور أولي حول طبيعة واتجاه العلاقات بين المتغيرات، كما تُستخدم للكشف عن احتمالية وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة. وبصفة عامة، تشير النتائج إلى وجود علاقات إيجابية بين المتغيرات المدروسة والنمو الاقتصادي، مع تفاوت في درجة قوة هذه العلاقات وفقًا لأهمية كل متغير ودوره في النشاط الاقتصادي.

- **المطلب الثاني:** تفسير النتائج الاقتصادية ومقارنتها بالدراسات السابقة

جدول (16) : مقارنة درسات سابقة

الدراسة	البلد / الفترة	المنهج المستخدم	النتيجة الرئيسية	مدى اتفاق مع الدراسة الحالية
الدراسةالحالية (2026)	الجزائر (1998–2024)	ARDLو ECM	عدم وجود أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل	-
Borensztein et al. (1998)	69دولة نامية	بيانات مقطعية Panel Data	أثر ايجابي لاستثمار الاجنبي المباشر على النمو بشرط توفر راس مال بشري مؤهل	تختلف جزئيا
Alfaro (2003)	مجموعة من دول النامية ومتقدمة	بيانات مقطعية Panel Data	يختلف أثر الاستثمار الأجنبي حسب القطاع المستقبل للاستثمار	تتفق نسبيا
Carkovic & Levine (2005)	عدة دول	بيانات مقطعية Panel Data	لايوجد اثر مستقل و معنوي للاستثمار الاجنبي على	تتفق

			النمو الاقتصادي	
Balasubramanyam et al. (1996)	دول نامية	تحليل مقارن	اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي في اقتصادات المنفتحة تجاريا	تختلف
دراسة حول الجزائر (بن عيسى، 2018	الجزائر	ARDL	ضعف المساهمة لاستثمار الاجنبي في النمو بسبب تركزه في المحروقات	تتفق
دراسة حول الجزائر (: قارة وآخرون، 2021(	الجزائر	VECM	عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الاجنبي و النمو الاقتصادي	تتفق بقوة

يتضح من خلال الجدول أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع عدد من الدراسات التي توصلت إلى ضعف أو عدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل الجزائر. ويمكن تفسير ذلك بتركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات وضعف الروابط الإنتاجية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يحد من آثارها على التشغيل ونقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية. وفي المقابل، اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات الدولية التي أثبتت وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يرجع إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والمؤسساتية ومستوى التنويع الاقتصادي بين الدول محل الدراسة. وبالتالي فإن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي تبقى مرتبطة بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب التكنولوجيا وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية

- المطلب الثالث: استخلاص النتائج العامة واقتراح التوصيات

بناء على الدراسة القياسية والتحليل الوصفي الوارد في المصادر حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن استخلاص النتائج العامة واقتراح التوصيات التالية:

أولاً: استخلاص النتائج العامة

1. **غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل :**أثبتت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) **عدم وجود تكامل مشترك** بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث كانت قيمة إحصائية (1.744) F غير كافية لإثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل
2. **عدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي :**أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير (-1.268) والطويل (-1.634) كان **غير دال إحصائياً**، مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لم تنجح في إحداث أثر ملموس على معدلات النمو خلال فترة الدراسة
3. **التركز القطاعي (الاقتصاد الريعي :(**يتركز أكثر من **50%من الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات**)الصناعات الاستخراجية)، وهو قطاع يتميز بروابط محدودة مع باقي القطاعات الإنتاجية المحلية، مما يقلل من فاعليته في تحفيز النمو الشامل
4. **استنزاف الموارد والعملة الصعبة :**لاحظت الدراسة أن **الأرباح المحولة للخارج** من قبل الشركات الأجنبية فاقت في بعض السنوات حجم التدفقات الوافدة، مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات بدلاً من دعم التراكم الرأسمالي
5. **محدودية خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا :**تساهم المشاريع الأجنبية بنسبة متواضعة في التوظيف (حوالي 14.36% مقارنة بالاستثمار المحلي) لاعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال. كما تعاني الجزائر من **ضعف في استيعاب التكنولوجيا** المتقدمة وتوطينها في النسيج الاقتصادي الوطني
6. **تحديات بيئة الأعمال :**يواجه المستثمرون عوائق هيكلية مثل **البيروقراطية الإدارية**، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي، والقيود المرتبطة بقاعدة الشراكة (49/51)، بالإضافة إلى عدم استقرار المنظومة القانونية.
7. **سرعة عالية في التكيف :**رغم ضعف الأثر، سجل معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة ومعنوية (-1.181) ، مما يشير إلى **سرعة عالية جداً في عودة النظام الاقتصادي إلى وضعه التوازني** بعد حدوث الصدمات

ثانياً: التوصيات

1. **تحسين مناخ الاستثمار :**ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية وإدارية لتقليص البيروقراطية، وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتسهيل الحصول على العقار الصناعي
2. **تنويع الوجهات الاستثمارية :**العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو **القطاعات خارج المحروقات**، مثل الفلاحة، الصناعات التحويلية، والسياحة، لضمان تحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام
3. **توطين التكنولوجيا والمعرفة :**وضع استراتيجيات واضحة تلزم الشركات الأجنبية بـ **نقل التكنولوجيا الحديثة** وتدريب اليد العاملة المحلية، لضمان حدوث "عدوى تكنولوجية" ترفع من كفاءة الإنتاج الوطني

4. **إصلاح المنظومة المصرفية :**تحديث النظام البنكي وتطوير الأسواق المالية لتوفير قنوات تمويل متنوعة ومرنة للمستثمرين، بما يتماشى مع المعايير الدولية
5. **ضمان الاستقرار التشريعي :**توفير بيئة قانونية مستقرة وشفافة تحمي حقوق المستثمرين وتحد من حالة عدم اليقين الناتجة عن التغييرات المتكررة في القوانين المنظمة للاستثمار
6. **تعزيز الروابط الإنتاجية :**تشجيع الشراكات بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لخلق نسيج صناعي متكامل يرفع من القيمة المضافة المحلية

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى فحص الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للاندماج الاقتصادي ومحرك للنمو في الجزائر، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. ومن خلال استخدام أدوات التحليل القياسي المتقدمة (نموذجARDL)، تم اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين تدفقات هذه الاستثمارات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مع مراعاة الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري التي تضع تحديات كبيرة أمام فعالية هذه التدفقات في تحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات

نتائج الدراسة

أفضت الدراسة القياسية والوصفية إلى النتائج الجوهرية التالية:

1. **غياب التكامل المشترك :**أثبت "اختبار الحدود" عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث لم تكن النتائج الإحصائية كافية لدعم الفرضية الرئيسية للبحث
2. **عدم المعنوية الإحصائية :**أظهر تقدير معامل الأجلين القصير والطويل أن أثر الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي **غير دال إحصائياً،** مما يشير إلى أن هذه التدفقات لم تساهم بشكل فعلي في تحفيز النمو خلال فترة الدراسة
3. **التركز القطاعي الريعي :**تبين أن أكثر من **50%من الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع المحروقات،** وهو قطاع معزول إنتاجياً عن بقية النشاطات الاقتصادية المحلية
4. **نزيف الموارد المالية :**كشفت النتائج أن **الأرباح المحولة للخارج** من طرف الشركات الأجنبية فاقت أحياناً حجم التدفقات الداخلة، مما أدى لاستنزاف العملة الصعبة بدلاً من دعم التراكم الرأسمالي الوطني
5. **محدودية التشغيل ونقل التكنولوجيا :**ساهم الاستثمار الأجنبي بنسبة ضئيلة في التوظيف (14.36% فقط) مقارنة بالاستثمار المحلي، مع ضعف ملحوظ في امتصاص التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها
6. **سرعة التعديل العالية :**سجل معامل تصحيح الخطأ قيمة **(-1.181)**، مما يعكس قدرة النظام الاقتصادي على العودة بسرعة لمساره التوازني بعد حدوث الصدمات الاقتصاديةذ

اختبار الفرضيات

- **اختبار العلاقة في الأجل الطويل والقصير :**أظهرت النتائج أن معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)في الأجل القصير (**-1.268**) والأجل الطويل (**-1.634**) كانت **غير معنوية إحصائياً** (P] (0.05 <وبذلك تم **رفض الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية**
- **أثر نقل التكنولوجيا والإنتاجية :**خلصت الدراسة إلى محدودية انتقال التكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصاد المحلي، نظراً لتركيز الاستثمارات في قطاع المحروقات ذي الروابط المحدودة مع باقي القطاعات، مما أدى لعدم تحقق الفرضية الفرعية الثالثة
- **أثر المتغيرات الضابطة :**أظهر التقدير أن جميع المتغيرات الضابطة (تكوين رأس المال، التجارة، التضخم، الإنفاق الحكومي) كانت **غير معنوية** في تفسير العلاقة في الأجل الطويل ضمن النموذج، مما يشير إلى ضعف تأثيرها المتوقع في الفرضية الرابعة

التوصيات

لتحويل الاستثمار الأجنبي إلى محرك فعلي للنمو، تقترح الدراسة الآتي:

- **إصلاح مناخ الاستثمار :**تقليص البيروقراطية الإدارية وتسهيل إجراءات الحصول على العقار الصناعي لرفع جاذبية البيئة للأعمال
- **تنويع الاستثمارات قطاعياً :**توجيه الحوافز لجذب الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة خارج المحروقات كالفلاحة والصناعات التحويلية والسياحة
- **استراتيجية توطين المعرفة :**إلزام الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة المحلية لضمان تحقيق "العدوى التكنولوجية"
- **تطوير المنظومة المصرفية :**تحديث النظام البنكي لتوفير قنوات تمويل مرنة تتماشى مع المعايير الدولية وتدعم المشاريع الاستثمارية
- **تعزيز التكامل المحلي :**تشجيع الشراكات بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لرفع القيمة المضافة الإجمالية.

آفاق الدراسة

تتطلع هذه الدراسة إلى آفاق استراتيجية تتماشى مع **"رؤية الجزائر 2030 "**و"النموذج الجديد للنمو"، والتي تهدف إلى:

- تحقيق **توازن قطاعي** يرفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى **10%** في آفاق 2030
- الانتقال من النمو "الكمي الريعي" الهش إلى **نمو هيكلي مستدام** يعتمد على تحسن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وليس فقط على صادرات الخام
- تعميق الدراسات المستقبلية حول أثر **الحوكمة وجودة المؤسسات** في رفع معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر

.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

أولاً: المذكرات الجامعية (رسائل الماستر والدكتوراه)

2. **ولد مطاري لطاهر وخضرة عبد العالي. (2021). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2019). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، الجزائر**
3. **قاط حنان ومحلوس زكية وبن مير محمد الطيب. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000–2018). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، الجزائر**
4. **هارون بشير. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر وسنغافورة) للفترة (1990–2018). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر**
5. **سعيد حاتم وفاطمة بوطول. (2025). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2023) باستخدام نموذج .ARDL رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر**

ثانياً: الكتب

1. **حسن كريم حمزة. (2011). العولمة المالية و النمو الإقتصادي. دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان – الأردن**

ثالثاً: المقالات العلمية

1. **تواتي سهام. تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: دراسة قياسية حالة الجزائر (1990–2023)**
2. **دريس أميرة. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية حالة الجزائر (1990–2021).**
3. **زياني ليلى وزياني فريدة. تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990–2022)**
4. **ديب أمل وبلمهدي طارق. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج.(1990–2022) VECM**
5. **مداني حسيبة ومجناه فؤاد ويسعد آسيا. تقييم أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2021)**
6. **ساعد بوراوي وآخرون. (2008). الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي الاستثمارية. الجزائر**

رابعاً: المواقع الإلكترونية والتقارير الرسمية

1. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(2002-2017) .(ANDI) حصيلة تصريحات الاستثمار . http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2017 (03/03/2026)،**
2. **الديوان الوطني للإحصائيات. (2011). نشرة الحسابات الاقتصادية 2000 - 2011 www.ons.dz . (10/03/2026)**
3. **البنك الدولي .(World Bank) مؤشرات التنمية العالمية https://data.worldbank.org/indicator .**

الملاحق

ملحق(1) : **اختبار استقرارية المتغيرات(ADF أوPP)**

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-11.67913	NA	0.260259	1.491663	1.540675	1.496534
1	-8.374701	5.831348	0.198646	1.220553	1.31857 8*	1.230297
2	-7.523858	1.401388	0.202697	1.238101	1.385139	1.252717
3	-7.478364	0.069579	0.227980	1.350396	1.546446	1.369884
4	-6.856940	0.877305	0.240498	1.394934	1.639997	1.419294
5	-6.794837	0.080369	0.272291	1.505275	1.799350	1.534507
6	-6.775774	0.022426	0.311842	1.620679	1.963767	1.654783
7	-0.976667	6.14023 1*	0.18244 2*	1.05607 8*	1.448179	1.095054*
8	-0.507777	0.441308	0.202001	1.118562	1.559675	1.162410
9	0.304776	0.669162	0.217881	1.140615	1.630740	1.189334
10	1.146788	0.594361	0.238748	1.159201	1.698339	1.212793

ملحق (2) : فترات الإبطاء المثلى(lags)

GDP_GROWTH	FDI_GDP	
0.447789	0.478497	FDI_GDP(-1)
(0.99117)	(0.21003)	
[0.45178]	[2.27826]	
0.390129	0.002718	FDI_GDP(-2)
(1.00895)	(0.21379)	
[0.38667]	[0.01271]	
0.226615	0.007040	GDP_GROWTH(-1)
(0.22167)	(0.04697)	
[1.02233]	[0.14987]	
0.113205	0.062426	GDP_GROWTH(-2)
(0.21644)	(0.04586)	
[0.52302]	[1.36111]	
1.248145	0.249716	C
(1.21240)	(0.25690)	
[1.02948]	[0.97202]	
0.125528	0.332815	R-squared

-0.049366	0.199378	Adj. R-squared
97.80301	4.391418	Sum sq. resids
2.211369	0.468584	S.E. equation
0.717738	2.494177	F-statistic
-52.52446	-13.73317	Log likelihood
4.601957	1.498653	Akaike AIC
4.845732	1.742429	Schwarz SC
3.052000	0.897654	Mean dependent
2.158726	0.523689	S.D. dependent

1.059036	Determinant resid covariance (dof adj.)
0.677783	Determinant resid covariance
-66.08533	Log likelihood
6.086826	Akaike information criterion
6.574377	Schwarz criterion
10	Number of coefficients

ملحق (3) : نموذجARDL

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1378	24.27596	20.54017	0.393982	None
0.2352	12.32090	8.019043	0.274404	At most 1
0.9994	4.129906	2.78E-15	1.53E-16	At most 2

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2603	17.79730	12.52113	0.393982	None
0.1732	11.22480	8.019043	0.274404	At most 1
0.9994	4.129906	2.78E-15	1.53E-16	At most 2

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

	FDI_GDP	GDP_GROWTH	YEAR
	2.982682	0.147948	0.151194
	−0.251386	−0.731138	−0.092761
	−0.405100	0.063504	0.130336
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):			
5.36E−32	−4.55E−32	6.68E−32	D(YEAR)
−1.11E−16	1.185026	0.107699	D(GDP_GROWTH)
−4.86E−17	−0.040645	−0.297584	D(FDI_GDP)
853.3256	Log likelihood	1 Cointegrating Equation(s):	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
	FDI_GDP	GDP_GROWTH	YEAR
	19.72752	0.978532	1.000000
	(4.18164)	(1.07458)	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
		1.01E−32	D(YEAR)
		(8.5E−19)	
		0.016283	D(GDP_GROWTH)
		(0.07477)	
		−0.044993	D(FDI_GDP)
		(0.01244)	
857.3351	Log likelihood	2 Cointegrating Equation(s):	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
	FDI_GDP	GDP_GROWTH	YEAR
	22.13969	0.000000	1.000000
	(4.85575)		
	−2.465092	1.000000	0.000000
	(1.40496)		
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
	4.32E−32	1.43E−32	D(YEAR)

(4.2E-18)	(1.0E-18)	
		D(GDP_GROWTH)
-0.850484	-0.093641	
(0.31443)	(0.07477)	
-0.014310	-0.041223	D(FDI_GDP)
(0.06103)	(0.01451)	

ملحق (4): نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع(ADF)

Null Hypothesis: FDI_GDP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0461	-3.635946	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
				Test critical va-
	-4.356068		1% level	lues:
	-3.595026		5% level	
	-3.233456		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
	Dependent Variable: D(FDI_GDP)			
	Method: Least Squares			
	Date: 06/03/26 Time: 09:07			
	Sample (adjusted): 1999 2024			
	Included observations: 26 after adjustments			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-3.635946	0.200376	-0.728556	FDI_GDP(-1)
0.0060	3.028555	0.331727	1.004652	C
0.0549	-2.022434	0.013457	-0.027215	@TREND("1998")
-0.030902	Mean dependent var		0.365079	R-squared

			Adjusted R-squa-
0.521363	S.D. dependent var	0.309869	red
1.272553	Akaike info criterion	0.433118	S.E. of regression
1.417718	Schwarz criterion	4.314596	Sum squared resid
		-	
1.314356	Hannan-Quinn criter.	13.54319	Log likelihood
1.826391	Durbin-Watson stat	6.612497	F-statistic
		0.005386	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: GDP_GROWTH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	**Adj. t-Stat**			
0.0194	**-4.052891**	**Phillips-Perron test statistic**		
	-4.356068		**1% level**	**Test critical values:**
	-3.595026		**5% level**	
	-3.233456		**10% level**	
	***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**			
3.651124	**Residual variance (no correction)**			
3.651124	**HAC corrected variance (Bartlett kernel)**			

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_GROWTH)
Method: Least Squares
Date: 06/03/26 Time: 09:11
Sample (adjusted): 1999 2024
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-4.052891	0.210824	-0.854448	GDP_GROWTH(-1)
0.0088	2.862490	1.301583	3.725767	C
0.1745	-1.401220	0.059259	-0.083034	@TREND("1998")
-0.053846	Mean dependent var		0.419481	R-squared
2.557535	S.D. dependent var		0.369001	Adjusted R-squared
4.363681	Akaike info criterion		2.031590	S.E. of regression
4.508846	Schwarz criterion		94.92921	Sum squared resid
4.405484	Hannan-Quinn criter.		-53.72786	Log likelihood
1.943394	Durbin-Watson stat		8.309846	F-statistic
			0.001923	Prob(F-statistic)

ملحق (5) : نتائج اختبار فيليبس–بيرون(Phillips-Perron)

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0109	-4.316490	Phillips-Perron test statistic		
	-4.356068		1% level	Test critical values:
	-3.595026		5% level	
	-3.233456		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
3.803957	Residual variance (no correction)			
1.654653	HAC corrected variance (Bartlett kernel)			

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION)
Method: Least Squares
Date: 06/03/26 Time: 09:14
Sample (adjusted): 1999 2024
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-4.268412	0.205769	-0.878306	INFLATION(-1)
0.0611	1.969520	0.952529	1.876025	C
0.0326	2.274540	0.063737	0.144973	@TREND("1998")

-0.034771	Mean dependent var	0.442028	R-squared
2.662736	S.D. dependent var	0.393508	Adjusted R-squared
4.404688	Akaike info criterion	2.073674	S.E. of regression
4.549853	Schwarz criterion	98.90287	Sum squared resid
4.446490	Hannan-Quinn criter.	-54.26094	Log likelihood
1.832611	Durbin-Watson stat	9.110342	F-statistic
		0.001219	Prob(F-statistic)

ملحق (6) :

خ